

تجاذب العقلانية بين الملحدين والمتدينين



محمد ناصر





**تجاذب العقلانية
بين الملحدين والمتدينين**

تجاذب العقلانية بين الملحدين والمتدينين

محمد ناصر



ومضات للترجمة والنشر

© جميع الحقوق محفوظة

لا يُسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكلٍ كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتيّة أو أشرطة ممغنطة أو مدمجة أو وسائل ميكانيكيّة أو تكنولوجيايّة أو الإستنساخ بكافة أشكاله أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من ومضات للترجمة والنشر - لبنان.

الطبعة الأولى

2018

الناشر

ومضات للترجمة والنشر

البريد الإلكتروني : wamadatpublisher@gmail.com

بيروت - الجمهورية اللبنانية

المقدمة

إنه ومنذ مطلع القرن الحالي، بدأت، وعلى نحو غير مسبوق في التاريخ البشري، حملة فكرية وإعلامية ضخمة وواسعة، جعلت أمامها هدفاً وحيداً وفريداً، معتبرة إياه حلمها الأسمى، ألا وهو تخلية وتنقية المجتمع الإنساني من الاعتقاد الديني، أي الاعتقاد بوجود إله مدبر تكويننا لعالم الطبيعة، وتشريعاً للإنسان خاصة.

وقد جعل أصحاب هذه الحملة شعارهم ومبررهم في الوقت نفسه، في أن الدين يمثل انتهاكاً لتكامل كلا الجنبتين اللتين يتمتع بهما الإنسان، وهما الجنبه الفكرية والجنبه السلوكية.

أما انتهاك الدين لتكامل الجنبه الفكرية عند الإنسان، فيتمثل حسب ما يرون، في أنه - أي الدين - ينشأ من الممارسة الفكرية اللاعقلانية والمضادة لنتائج العلوم الحقيقية غير الزائفة، وذلك من خلال الاعتماد أولاً على الخرافات والتقاليد الموروثة والمنقولات التاريخية الفاقدة لمسوغ الركون إليها والأخذ بها، وثانياً اعتمادها التبعيد والانقياد الأعمى أساساً يرتكز عليه ترسيخ أفكارها وأحكامها، متسلحة بسلاحي التهيب والترغيب واللعب على وتر المخاوف والآمال البشرية مستغلة الفقر المعرفي والضعف النفسي عند البشر. وبالتالي كان الدين أو التدين ناشئاً - فيما يرون - عن

تعطيل العقل، وإقصاء البحث العلمي الموضوعي، واستبدالهما بالأوهام والخرافات التي تملئها عليهم آمالهم أو مخاوفهم التي استغلها المخادعون والدجالون عبر التاريخ للتأثير عليهم.

وأما انتهاك الدين لتكامل الجنبه السلوكية، فقد رأوا أنه يتمثل في كون الدين مصدراً لجملة من القوانين الجائرة والظالمة المعتمدة على التمييز بين البشر على أساس العرق، أو الجنس أو الانتماء الديني والمذهبي، فسلبت الحقوق الإنسانية عمن لا يدين بها وبمصدرها، وأرست الممارسات الجائرة بحق مخالفيها ومنكريها. وهذا بدوره ما كرس الروح العدائية والمتعصبة والتي أدت إلى نشوب الحروب والمجازر والاضطهاد عبر التاريخ تحت شعار الحق والخير، وباسم الإله، وطمعاً بنيل رضاه وجوائزه بعد الموت. وبالتالي رأى الملحدون في الدين مصدراً لتشويه السلوك الخلقي القويم عند البشر عبر إلباس الشر بلباس الخير، والظلم بلباس العدل، كما ألبس الجهل بلباس العلم، والحق بلباس العقل.

ومن ثم فقد اعتبرت هذه الحملة نفسها، على لسان أصحابها، أنها صوت العقل والعلم، المتخلصين من الوهم والشقاء اللذين لا زالت تعاني منهما البشرية منذ عشرات القرون.

ومن هنا، وحيث إن الدين - كما يرون - عبارة عن الارتباط بإله تعزى إليه مهمة التدبير والتشريع لشؤون الإنسان، حيث يربط سعادة البشر بالارتباط به واتباعه عبر الأخذ والانقياد الساذج والأعمى لتعاليم رسله وأنبيائه وخلفائهم من رجال الدين؛ فقد كان من الطبيعي والمنطقي أن يروا

تحقيق هذه الحملة لمهمتها بإقصاء الدين عن الحياة الإنسانية، متمثلاً في مهاجمة وإبطال كل عناصر هذا الارتباط بين الإله والإنسان؛ سواء كان ذلك من خلال إبطال أصل الاعتقاد بوجود إله موجد للعالم الطبيعية، أو إبطال أصل حاجة الطبيعة لموجد من خارجها، ومدير لحركاتها وعملياتها، أو من خلال نفي نشوء الدين عن ارتباط الإله بالبشر، أو حاجة الإنسان لتشريع هذا الإله، أو من خلال إبراز منافاة التشريع لكماله وسعاده، أو وهمية أي فكرة حول اهتمام ورعاية شؤون البشر من قبل هذا الإله.

وهكذا، فقد أعلن الملحدون الجدد - كما يسمّون - أنهم يعتمدون في حملتهم هذه، المضادة والناقضة لكل ذلك، على سلاحين اثنين، وهما العقل والمعرفة العلمية التجريبية، بدعوى أن العقل يحجز البشر عن أن يزجوا بأنفسهم في الاعتقاد بوجود إله مدبر ومشرع، وعن أن يتورطوا بالالتزام بتعاليم موروثه لا يعلمها ولا يقرها. وبدعوى أن المعرفة العملية التجريبية تكشف من خلال جهود العلماء واجتهادهم، عن عدم حاجة العالم لهذا الإله كي يوجد ويتكامل، وذلك في علوم الميثودولوجيا والفيزياء والبيولوجيا، ويرون أنها تكشف أيضاً عن أن الدين نتاج الجهل البشري المتشكل عبر العصور بنحو متناسقٍ مع ظروف البشر النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومتلائم مع رغباتهم وآمالهم، وحاجاتهم ومخاوفهم، المتبدلة خلال مراحل رقيهم وتطورهم، وذلك في علوم السيكلولوجيا والسيكولوجيا والأنثروبولوجيا.

ثم إنه وفي مواجهة هذه الحملة التي ما فتئت تتوسع وتنتشر وتحصد أتباعاً ومناصرين في جميع أنحاء العالم، قام جملة من أتباع الأديان، سواء في

اليهودية أو المسيحية أو الإسلام، بمواجهتها للحد من توسعها وتأثيرها على المجتمع، وخصوصا الشباب؛ وذلك أولاً لما لهم من دور في رسم معالم المشهد المعرفي والسلوكي للحياة الإنسانية في المستقبل، وثانياً لأجل أنهم ينشؤون ويتعلمون في المدارس والجامعات التي تتبنى منهجية معرفية من شأنها أن تضع - بل وضعت فعلاً - الدين بعقائده وتعاليمه في خانة التقاليد والموروثات المفتقرة إلى قابلية الإثبات والتصحيح العلمي الرصين، وفي مواجهة العلوم التي تدرّس لهم بمنهجية وإحكام، وبالتالي صارت تلك العلوم محطاً لنظر الشباب إليها كمصدر بديل وموثوق في استقاء ما يعتقدونه وما يعملونه.

هذا وقد عمد جملة من أتباع الأديان - على اختلافهم - في محاولة الدفاع عن أديانهم وعقائدهم وطقوسهم وسلوكياتهم، إلى ادعاء استعمال نفس الأسلحة التي ادعى الملحدون الجدد أنهم يعتمدونها، أي العقل والعلوم، حيث أقاموا الأدلة العقلية لتبرير اعتقادهم بوجود الإله، وبتدبيره وتشريع، ولجأوا إلى نتائج العلوم المختلفة للاستشهاد بها على كون العالم فعلاً بديعاً ومنظماً لفاعل قدير وحكيم هو الإله الذي يعتقدون به وبسلطته التكوينية والتشريعية. كما لجأوا إلى المنقولات المتواترة التي لا يمكن كذبها، وإلى المنقولات التي تم فحصها وتمحيصها. مضافاً إلى اعتماد بعضهم التجربة الباطنية القلبية سبيلاً للمواجهة من خلال التركيز على آثار التدين والارتباط بالإله.

وبين كلا المعسكرين، وقفت مجموعة من الحائرين المترددين، الذين لم يجدوا في المعطيات المتوفرة عند كل الطرفين، أو التي يمكن أن تتوفر، أي

سبيل لتحديد الموقف السليم، بل ذهبوا إلى عدم قابلية النزاع للحل، وأنا نحن البشر أضعف من أن نبت ونحكم بصحة أو خطأ أحد الموقفين. فالعقل قاصر، والعلوم متبدلة ومتغيرة النتائج؛ ولذلك فليس أمامنا سواء كنا متدينين أو ملحدين إلا الكف عن لغة الحسم واليقين الزائف. وعوضاً عن ذلك علينا أن نستبدلها بروح التقبل والرضى بالاختلاف والتسليم بغموض الواقع، وفقدنا لمقومات الكشف عن هذا الغموض. فالعقل - فيما يرون - قاصر، والعقلانية تقضي بأن نقف فلا نرج بأنفسنا في وهم الادعاء لمعرفة يقينية لأي من الموقفين.

وأمام هذا المشهد المتشابك والمعقد، لا بد لمن يطلب معالجة الموقف برمته، وترتيب الأوراق المتبعثرة، وفرز الركام المختلط، وإيقاف حدة الصراع والتدافع، إذا ما أراد أن يسير بخطى راسخة، أن يبدأ من الأسس والمنطلقات، والأرضية الأولى والمركزية، والتي تقبع على أكتافها كل المواقف السابقة، ليحدد ماهيتها، وصلاحياتها، وحدودها، ثم ينظر بعد ذلك، إلى ماذا تفقد، وعلى ماذا سترسو سفينة البحث.

فما هي هذه الأسس والمنطلقات؟ وأي أرضية أولية ومركزية تلك التي سيجدها الباحث قائمة بين هذه الجموع المتباينة والمتدافعة حتى الرمق الأخير، دون هواده أو استسلام؟

والآن أخي القارئ، وسواء كنت ممن حسم موقفه مع أحد هذه الاتجاهات، أو كنت ممن لا زال في بداية الطريق يبحث ويتأمل ويوازن ويفحص ويتقصى، فإني أهيب بك، وأستمحيك بأن أطلب منك أن تهبني

انتباهك واهتمامك، وتحملني على رحابة صدرك، لأقوم وإياك، بتلمس هذه الأسس والمنطلقات، وتحسس هذه الأرضية التي تتمركز عليها كل واحدة من تلك الاتجاهات وعليها بنت موقفها واتخذ قرارها.

وإذا ما قبلت دعوتي أخي القارئ، وتقبلت طلبي، كما عساي أرجو وأظن أنك ستفعل، فدعني أرجع بك إلى الوراء قليلاً، لنرى معاً كيف أن الملحد كما المتدين، ومثلهما المتوقف الراضي بالعجز، جميعهم، قد اتخذوا من العقل وضوابط الممارسة المعرفية عموماً مبرراً وملاذا لتبني ما ذهبوا إليه.

فالملحد قد جعل من العقل والمعرفة العلمية ملاذاً وسبيلاً ومبرراً لموقفه وميزاناً لمحاكمة الأديان، واتهم من يضاده بالجهل، والضلال عن طريق التكامل الإنساني، واعتبر أن كل ما يحاك من أدلة على وجود إله مدبر، وتحت مسمى العقل، ليس إلا قصوراً ووهماً؛ لأن ساقية العقلانية هي المعرفة العلمية المبنية على البحث والتجريب والتي هي أعمق وأوسع من أن ينالها عقل ساذج يتكل على مجرد التأمل دون أن ينزل إلى ميدان العلوم الحقيقية، ليعضد بها العقل وبقية الانزلاق في مستنقع الادعاء ووهم الميتافيزيقا، وكأنه مستغن عن الحواس والتجربة. كما أنه قد شكك في صحة المنقولات الدينية واعتبر طريقة الفحص عنها فاقدة للمعيار العلمي الدقيق، واعتبر اختلاف الأديان فيما بينها أوضح دليل على ذلك.

وأما المتدين فهو أيضاً قد جعل من العقل تارة ومن القلب أخرى ومن المنقولات المتواترة ثالثة، مبرهنات على مدعاه، كما جعل المعرفة العلمية التجريبية هادياً إلى مبتغاه، واعتبر كل ما يساق بلباس التعقل لمهاجمة الدين،

ليس إلا نتاج السفسطة من جهة، ومن جهة أخرى هو نتاج الغرور البشري الذي يقود المرء إلى أن يظن بنفسه أنه قادر على معرفة الحكمة من كل شيء، فيرفض الإقرار إلا بما يفهم، وكأنه قادر على فهم كل شيء. بل قالوا بأنه وبعد أن أوصلنا العقل إلى وجود خالق مدبر ومشروع، فعلياً أن نسلم الأمر إليه، ونترك قيادة مسيرة البشرية لمن يرتضيه ويأمر باتباعه، دافعين كل الأفكار والأوهام المنافية بأن نتذكر أن الإله حكيم ونحن أعجز من أن نفهم وجه حكمته.

وأما المتوقف الراضي بالعجز، والذي يسمى بالنسبوي، فليس يختلف عنهما، إذ هو الآخر قد جعل من العقل دليلاً على عجزه، وعلى افتقار المعرفة العلمية لصلاحية الإمداد باليقين، ولذلك ذهب إلى المساواة بين المعارف في القيمة المعرفية، والإلزام بالكف عن التنطح نحو ادعاء معرفة الحقيقة المطلقة، بل إن للحقيقة أوجهاً متعددة، وكل منا يصل إلى وجه من وجوهاً ويعبر عن مظهر من مظاهرها مختلطة بأحواله الشخصية والذاتية؛ ولذلك كان على كل منا أن يتقبل الآخر، ويتعايش مع حقيقة أننا لا نملك مقومات وقابلية بلوغ الحقيقة الخالصة.

وهكذا أخي القارئ، أجذك تتفق معي في أن كل واحد من هذه الاتجاهات قد انطلق من معايير المعرفة والحكم، ومقاييس تبني الأفكار، فالمحددون الجدد ادعوا أنها تقود إلى صحة موقفهم وإلى بطلان وزيف الأديان، بينما ادعى المتدينون أنها تقود إلى عكس ذلك، بينما ادعى النسبويون أنها تقود إلى الاعتراف بالعجز وعدم صلاحيتها للبت والحسم.

وأحسب أنك أخي القارئ قد دريت بمقصدي السابق عندما قلت إنه لا بد لمن يطلب معالجة الموقف برمته، وترتيب الأوراق المتبعثرة، وفرز الركام المختلط، وإيقاف حدة الصراع والتدافع، إذا ما أراد أن يسير بخطى راسخة، أن يبدأ من الأسس والمنطلقات، والأرضية الأولى والمركزية، والتي تقبع على أكتافها كل المواقف السابقة، ليحدد ماهيتها، وصلاحياتها، وحدودها، ثم ينظر بعد ذلك، إلى ماذا تقود، وعلى ماذا سترسو سفينة البحث. حيث تبين لك أن تلك الأسس والمنطلقات، وتلك الأرضية المركزية، وببساطة، ليست إلا ميزان المعرفة والحكم، والشروط التي لا بد من أن تتوفر في أي مبررات تدعى وتقام على أي موقف اعتقادي أو سلوكي.

وبعبارة أخرى، علينا أيها الأخ النبیه، أن نفرغ أولاً عن معيار العقلانية والممارسة المعرفية، فنعرف مسبقاً وقبل الدخول في أي عملية بناء علمي وسلوكي، هل ما نملكه من أدوات معرفية يخولنا الحكم والبت في مثل هذه القضايا أو لا؟ أي هل نملك معياراً وقانوناً للتفكير والحكم أو لا نملك، وإذا كنا نملك شيئاً كهذا فما هو؟ وكيف نعرفه؟ وما هي حدوده؟

أما أن يقوم المرء، وقبل القيام بهذه المهمة الأساس، وقبل الفراغ عن هذه القضية المركزية، فيدخل ميدان البحث عن العقائد والمسالك، ويعمد إلى اتخاذ المواقف الفكرية والعملية، فهذا ما أجدر أنك لا تتردد في أن تعلن موافقتك على وصفي إياه، بأنه سذاجة معرفية وتقليد أعمى سواء صدر من الملحد أم المتدين أم النسبوي.

ومن هنا، وحيث إن مسألتنا، أعني مسألة الدين والإلحاد، فهي مما يترجع على عرش الأولويات الإنسانية، ولذا تجدها لا تفتأ تقض مضجع طالب الحقيقة، والمخلص في تفصيلها، الواعي بخطورتها؛ وحيث إن حسمها يتوقف بشكل جوهري على حسم معيار المعرفة والحكم وشروط تبني الأفكار، أي يتوقف على حسم حقيقة العقلانية، ومعرفة ما إذا كان هناك قانون للتفكير ومعيار للحكم أو لا؛ فإذا، لن تكون أخي القارئ، وكما أظن بك، ضحية لأي تردد وتلكؤ، أمام أن تعلن لنفسك، وأمام ضمير عقلك، أنك إذا أردت أن تكون صادقاً في بحثك، راسخاً على أرض المعرفة، فلا طريق أمامك إلا بأن تنجي جانباً كل المزاغم، وتبدأ من الحلقة الأولى والأرضية المركزية، فتشمر عن ساعد همتك عوالق الأيام السابقة، وتنطلق بكل عزم نحو معرفة أمر وحيد ألا وهو كيف أعقل؟ وكيف أميز بين الأفكار؟ وكيف أحكم؟

أحسب أنك، وبعد أن سمعت مني هذا الكلام، تقوم بنفسك بدفع بعض الأفكار الواردة على مخيلتك، فأحسب أنك قادر على أن تواجه غرور الاستغناء عن اكتشاف ومعرفة وتعلم معيار التعقل والعقلانية، بأن تقول لنفسك بأن هناك فرقاً بين شعورك وثقك بنفسك، وبين كونك فعلاً تملك ذلك المعيار، وتقول لها أيضاً، بأن الجهل بالمعيار ليس عيباً وإنما العيب في تجاهل البحث عنه للتأكد على الأقل من أنني أملكه فعلاً. أما أن أكتفي بالأنفة واستصعاب التخلي المبدئي عن أفكار ونتائج ألفتها فليس يكفي لضمان أنني أقف على أرض المعرفة الراسخة. فالتعقل ليس كاستعمال الحواس، وإذا كنا لا نحتاج إلى تعلم كيف نرى ونسمع، فهذا لا يعني أننا لا نحتاج إلى أن نتعلم كيف نعقل ونفكر ونحكم؛ فنحن وإن كنا لا نكتسب أصل القدرة على ممارسة

التفكير لأنها موجودة بالفعل عندنا بطبيعتنا، إلا أن جعل ممارستنا للتفكير ممارسة سليمة وصحيحة؛ يحتاج إلى اكتساب وبحث وتعلم، كما هو الحال في أصل امتلاك القدرة على الكلام، أو حتى سائر الصناعات والمهارات، فنحن لا نحتاج إلى امتلاك أصل القابلية لتحصيلها، ولكننا نحتاج إلى اكتسابها وتعلمها حتى تكون ممارستنا لها صحيحة.

إلا أنني لن أكتفي في حديثي معك أيها العزيز، على إجمال الكلام، ولن أتكلم على حسن ظني بك، بل أجد لزاماً عليّ؛ وفاء لحقك، وحق مسألتنا، أن أتلمس معك بعض الأمور بنحو أكثر تفصيلاً، وذلك ضمن ثلاثة فصول قصيرة أملأ في جلاء الصورة وفتح الطريق أمام مسيرتك الجديدة.

الفصل الأول

المشتركات الإنسانية

الفصل الأول: المشتركات الإنسانية

أخي القارئ، متدينا كنت أم ملحدًا أم نسبيًا، فأنت قبل كل شيء، عبارة عن إنسان يملك قابلية للمعرفة والعلم، وقدرة على السلوك والعمل بإرادتك. ولذلك فإن كونك ملحدًا أو متدينا أو نسبيًا، يعني أنك قد انتقلت سواء عن قصد أو عن غير قصد، من حالة القابلية الصرفة إلى حالة الفعلية بأن صرت تملك معرفة معينة، وتسلك وتعمل بنحو محدد.

وكما تعلم أيها النبيه، فإني عندما قلت: سواء عن قصد أو عن غير قصد؛ فأنا أشير إلى أن حصولنا على المعرفة وتعودنا على الأفعال ودأبنا على القيام بها، ليس يحصل دائماً عقيب سعيها الخاص لتحصيلها وتعويد أنفسنا عليها. بل هناك أمور أخرى تؤثر علينا.

ودعنا نتعقب معاً هذه النقطة؛ وذلك لما لها من أهمية ستبدي لك في حينه.

دعنا نبدأ من البداية، من حين ولدنا، حيث خرجنا إلى هذا العالم من بطون أمهاتنا، نملك ما نملك من صفات وأحوال، ونحتاج إلى الرعاية الضامنة لاستمرار الحياة بالنمو الصحيح. ثم وبالتوازي مع عملية النمو البدني التي نجتاز مراحلها بتأمين المستلزمات الضرورية من طعام وشراب ولباس ومأوى ورعاية عاطفية، فإننا نكون مالكين لأدوات إحساس، تبدأ

شيئا فشيئا بالتفاعل مع المحيط فنرى أشياء ونسمع أخرى ونتلمس ثالثة، ونشم ونتذوق رابعة وخامسة. وأيضا ومضافا إلى الإحساس، نكون مالكين في طبيعتنا لما يجعلنا نشعر وننفع ونريد؛ ولذلك ومن خلال التواصل مع المحيط نصير محلا لأنواع مختلفة من المشاعر والانفعالات والإرادات، فنحب ونبغض ونفرح ونحزن ونخاف ونأمن، ونلتذ ون تألم فنريد أن نفعل أشياء وألا نفعل أخرى. وخلال كل ذلك، نكون واعين بأنفسنا وبإحساساتها ومشاعرها وانفعالاتها وإراداتها مالكين لقدرات ذهنية على الحفظ والتذكر والتخيل وملاحظة ما به تتمايز الأشياء وما به تتشابه وما بينها من علاقات، ومن ثم نقوم بالحكم عليها بأحكام مختلفة متناسبة مع المبادئ والمنطلقات البسيطة التي نملكها والمؤثرات التي نتعرض لها.

وهكذا فإن عملية النمو تسير بالتوازي في اتجاهات ثلاث، الأول بدني، والثاني معرفي والثالث سلوكي، ولكنها جميعا تكون في بداياتها معتمدة بالكلية على الآخرين الذين يؤمنون لنا مستلزمات الحياة، ونقطن معهم؛ فلا نحس إلا بما حولنا وما نتعرض له في محيطنا الذي وضعونا فيه؛ ولذلك صرنا نشعر اتجاههم بالحب والأنس والمنة والثقة بحسن نواياهم وخير مقاصدهم نحونا، وكانوا هم بدورهم يبادلوننا المشاعر الجميلة والعواطف الرقيقة ويلقون إلينا معارفهم وإرشاداتهم، ويعودوننا على أفعال معينة، ويلقوننا الأفكار التي يقبلونها، وينفروننا مما ينفرون منه، ويحذروننا مما يخافون منه، فنحفظ عنهم، ونقلدهم، ونسير بخطاهم كما أرادوا لنا أن نكون.

وبينما نحن ننمو، ونزداد معرفة بما أرادوا لنا معرفته، نكتشف أننا لسنا نحن فقط من نأخذ المعرفة من غيرنا، ولا نحن فقط من لديه أشخاص يثق بهم ويقلدهم ويقتدي بهديهم، بل نجد أن الذين يربوننا ويرعون نمونا البدني والمعرفي والسلوكي، هم أيضا لديهم أشخاص آخرون أكثر معرفة منهم يوجهونهم ويعلمونهم، وينظرون إليهم كقدوة ومصدر للمعرفة. وهذا بدوره ينقلنا إلى أن نصير متشاركين معهم في ارتباطنا بأولئك المعلمين والموجهين والمربين، فنتنقل مشاعرنا التي نكنها لأهلينا ومربينا ومعلمينا إلى أولئك الذين يثقون بهم ويقتدون برشدهم ويتخذونهم مرجعيات معرفية وسلوكية لهم.

وهكذا وبمرور السنين القليلة تتشكل عندنا، وعن غير قصد منا، مجموعة كبيرة من الاعتقادات والسلوكيات، التي لسنا فقط نقر بها متمسكين، بل تنشأ بيننا وبينها علاقة شعورية انفعالية تجعل منها عندنا في الرتبة العليا والمحل الأرفع. وبنفس الدرجة تتكون لدينا المشاعر والانفعالات النافرة والرافضة لتلك الاعتقادات والسلوكيات التي نشأنا على رفضها وتكذيبها وتقييحها.

وبمجرد تجاوزنا للعقد الأول، فما نحن قد أصبحنا جزء من المحيط المعرفي والسلوكي، نشارك الآخرين بتلقائية وسلاسة، تصديقهم وتكذيبهم لمختلف الأفكار، كما نتشارك معهم في رغباتهم ومبغضاتهم وعاداتهم في مختلف السلوكيات. لم نعد بعد، فقط، مجرد أطفال يلقنهم كبرائهم، بل صرنا شركاء معهم على حد سواء في نحو اعتقادنا وسلوكنا، ونحو شعورنا، نحو تلك الأفكار والأعمال التي سبق تلقيننا إياها وتعويدنا عليها، لتبدأ بعد

ذلك مرحلة جديدة لتلقي ما هو جديد فكرا وعملاً، إما من نفس السابقين، وإما من كبرائهم، وإما من أشخاص جدد نتعرف عليهم.

وهكذا أيها الأخ العزيز، نجد أننا مضافاً إلى إحساساتنا وأحوال خيالنا ومناسبات مشاعرنا وانفعالاتنا، ومضافاً إلى أفكارنا وأحكامنا - والتي نبنينا بنحو بسيط من خلال ممارستنا البسيطة لقدرتنا على ملاحظة التمايز والتشابه والارتباط بين الأشياء التي نحسها، أو نتخيلها أو نشعر بها - يتكون عندنا مصدران آخران للمعرفة والسلوك بنحو تلقائي وسلس، وهما أولاً: المحيط المعرفي والسلوكي الذي صرنا جزء منه ونشارك فيه مع الآخرين ما يشيع ويشتهر بيننا ونعتاد عليه جميعاً، بكل تلقائية وسلاسة. وثانياً: الكبراء والملمهين الذين، وعلى نحو تدريجي، تكونت لنا معهم علاقات الأُنس والمودة والاحترام وحتى التقديس، فصرنا نأخذ عنهم ونقبل منهم بتلقائية وسلاسة، وأيضاً ننفر ونرفض من يضادهم ويعاندهم ويخالفهم، نفورا ورفضاً تلقائياً وسلساً.

لم نعد الآن وبعد أن بلغنا هذه المرحلة من النمو، مجرد أطفال خالين من كل معرفة أو عادة، بل أصبحنا محمّلين بجملة من المعارف والعادات التي نجدها جزءاً راسخاً من حياتنا اليومية، بحيث أننا لو أردنا أن نتذكر ونحن في سني الثانية أو الثالثة عشر متى بدأ اعتقادنا أو عملنا بكثير من الأفكار والسلوكيات، لما استطعنا أن نذكر لها بداية، بل وكأنها كانت معنا دائماً.

والنتيجة لكل ذلك أيها النبيه، أنني وأنت وكل البشر أمثالنا، نصل إلى سن المراهقة ونحن مضافاً إلى كوننا نستقي معارفنا من إحساساتنا وأحوال

خيالنا ومناسبات مشاعرنا، فأيضاً يصير التحامنا بمحيطنا المعرفي والسلوكي مصدراً لتقائنا لما يشتهر بيننا وبين الأعضاء الآخرين فيه. كما يصير الملهمون والمرشدون في المحيط الذي ننتمي إليه مصدراً لتقائنا للأخذ والقبول بما يقرونه ويعلمونه ويوجهون نحوه، وللرفض والجحود التقائي بما يرفضونه ويكذبونه.

وهكذا وكنتيجة لوضعنا الجديد، لم نعد في ممارستنا الفكرية البسيطة، من خلال ملاحظة التمايز والتشابه والعلاقات بين الأشياء، مقتصرين في قيامنا بها على المعرفة التي تأتي من الإحساس أو أحوال خيالنا أو أفكار مناسبة لمشاعرنا وانفعالاتنا، بل نجد أنه قد انضم إليها مصدران آخران وهما المحيط، وسادة هذا المحيط. وبالتالي لم تعد منطلقات تفكيرنا ومبادئ أحكامنا على الأمور، محصورة بالمحسوسات وأحوال الخيال ومناسبات المشاعر والانفعالات، بل أصبح لدينا منطلقان آخران وهما المشهورات والمقبولات.

وعند هذه النقطة، إذا أردنا أخي القارئ، وبالتوجه إلى ما مر ذكره، أن ننظر نظرة مقارنة لنلاحظ التمايز والتشابه بيننا نحن البشر، سنجد أننا مضافاً إلى أننا نتشارك ونختلف في العديد من مشاعرنا وانفعالاتنا، فكذلك نحن نتشارك ونختلف في مشهوراتنا ومقبولاتنا بحسب اشتراك واختلاف المحيط الذي نشأنا فيه وظروفه، وبحسب اتفاق واختلاف الكبراء والعظماء والملهمين الذين نركن إليهم.

وتستمر الحياة، ويستمر تعرضنا لنفس ما تعرضنا له منذ بداية نشوئنا، وإن تنوع واختلف تبعاً لما تفرضه الظروف المكانية والزمانية من تواجد في محيط بعينه، أو التعرف على كبراء آخرين. وهكذا تستمر مقبولاتنا ومشهوراتنا بالتزيد والتنوع، مضافاً إلى تزايد وتنوع إحساساتنا وخيالنا وما يناسب مشاعرنا وانفعالاتنا. وبالتالي تزداد وتنوع بل وتتغير أفكارنا واستنتاجاتنا التي نمارسها انطلاقاً منها.

ثم إننا وخلال مسيرة الحياة ننتقل شيئاً فشيئاً من ممارسة الإحساس البسيط إلى مرحلة الحصول على التجارب والقيام بالاختبارات، وبالتالي الحصول على مصدر معرفة جديد يختلف عن مجرد الإحساس البسيط، وهو ما نسميه بالتجربة والخبرة. فتنضم المعارف التجريبية والخبرات المكتسبة إلى رصيدنا المعرفي، لتصير لدينا منطلقات جديدة مضافاً إلى تلك المنطلقات السابقة.

وفي ضوء ذلك كله، وبعد أن يحصل الاحتكاك والتواصل المعرفي بين الملل البشرية، وتظهر التعارضات والتنافرات في الأفكار والأعمال، تكون النتيجة التلقائية عند كثير منا، وليس الجميع، أن يؤثر ارتباطنا المعرفي والعاطفي بمشهوراتنا ومقبولاتنا، على كيفية تعاملنا مع مشهورات ومقبولات الآخرين، فتنشأ محاولات الدفاع والتأييد لإعلاء كل منا لمشهوراته ومقبولاته على حساب تلك التي عند الآخرين، مضافاً إلى محاولات الإبطال والتفنيد لما يخالفها. وهكذا وبدافع من تلقائية التصديق بما لدينا من مشهورات ومقبولات، وبدافع من الأنس والارتياح العاطفي معها إلى الحد الذي يجعل منها جزءاً من كياننا، ننطلق لنمارس التفكير

والاستدلال الذي يؤيدها ويعاضدها، أو يبطل ويفند ما يخالفها، مستعينين خلال ذلك بالمنطلقات الأخرى كالأحاساس وما تقتضيه أحوال الخيال والمشاعر والانفعالات والتجارب والخبرات، والمشهورات والمقبولات المشتركة بيننا؛ ليوظفها كل منا بما يخدم غرضه، وهو الانتصار المعرفي والاعتقادي على الملل الأخرى. كما هو الحال في الصراعات البدنية والعسكرية التي تنشأ بين الأفراد وبين الملل عندما تبدأ حاجاتهم وأطماعهم بالتعارض والتضارب فيما بينها، فتنشأ الخصومات والنزاعات والحروب لكسب النصر والسيطرة، أو استعادة المسلوب، أو الانتقام.

ثم إنه وفي قبال هذا الصنف من الناس، يمكننا أن نلاحظ أنه يوجد بيننا من يكون له مع محيطه وكبرائه موقف آخر، مقابل للموقف الأول، حيث ينحو منحى التمرد والمواجهة أو الإعراض والعزوف. ويرجع اتخاذ هذا الموقف البديل، إلى أحد سببين لا ثالث لهما، أي إما إلى سبب داخلي فيه، وإما إلى سبب خارجي أثر فيه.

أما السبب الداخلي، فهو أن يكون المرء ذا صفات وخصائص ذهنية ونفسية معينة، تجعله في مواجهة فكرية وسلوكية مع السائد والمشهور، أو المفروض بتأثير الكبراء والعظماء في محيطه، وهذا ما يكون سببا لحصول الاصطدام مع شركائه في ذلك المحيط، وبالتالي يؤدي إلى تآكل التحامه معه شيئا فشيئا، ومن ثم الاتجاه التدريجي إلى الانفصال عنه واتخاذ الموقف المستهتر أو الناقد. ولا فرق في ذلك بين أن تكون هذه الصفات والخصائص عبارة عن رقي في القابلية والأهلية والملكات النزوعية النفسية بحيث تقوده إلى اكتشاف عيوب المشهورات والمقبولات والكبراء، أو أن تكون عبارة

عن ضعف ونقص في القابلية والأهلية والملكات النزوعية النفسية بحيث تقوده إلى التعامل القاصر والمختل معها، فيعجز عن تبين سلامة وصحة المشهورات، ونزاهة وأهلية الكبراء.

أما السبب الخارجي، فهو أن يتعرض المرء خلال مراحل نشوئه إلى الحرمان أو الاضطهاد من قبل أهل محيطه، بحيث يقوده ذلك إلى الامتلاء بالحق والنفور، وبالتالي إلى أن ينظر نحو كل من ينتمي إليهم، وإلى كل ما يرتبط بهم من أفكار ومسلكتيات، نظرة تنطلق من ذلك الحق والنفور، وبالتالي يقوم بالرفض الانفعالي الشديد لمحيطه بمشهوراته ومقبولاته وكبرائه. ولا فرق في ذلك أيضا بين أن يكون الحرمان والقهر والظلم الواقع عليه مستندا إلى نفس فساد تلك المشهورات والمقبولات وأولئك الكبراء، أو بدلا عن ذلك، أن تكون مستندة إلى اختلال الممارسة والأداء الذي يصدر عن شركائه في ذلك المحيط، المسكين بمقاليده الأمور ظلما وعدوانا.

وسواء وجد السبب الأول أو الثاني أو كلاهما فإن النتيجة هي أنه ستبدأ الحركات والتيارات المعارضة أو الداعية إلى التغيير والتصحيح بالتشكل في المحيط المعرفي والسلوكي، ثم وبتشكلها؛ فقد يصير المحيط على موعد مع مرحلة جديدة تنقله شيئا فشيئا إلى تغيير المشهورات وتبديل الكبراء والملمهين بآخرين جدد يقومون هم بدورهم بدلا عن السابقين بنفس المهمة، وهكذا دواليك. وحيث إن منشأ التمرد والنقد والتغيير قد يكون موضوعيا وقد يكون غير موضوعي، فهذا يعني أن عملية التغيير والتبدل في ذلك المحيط قد تنحى نحو التحريف والانحراف بلباس الصواب، وقد تنحى نحو التصحيح والتصويب للوضع القائم، وقد تنحو نحو استبدال الآراء

والمسلكتيات الفاسدة بأخرى مثلها دون أن يكون لأي من السابق واللاحق والقديم والجديد نصيبا من الصواب.

واستنادا إلى ملاحظة ما تقدم، يصير بإمكاننا أخي النبيه، أن نتنبه إلى أن طبيعة الحياة البشرية التلقائية بخصوصياتها وظروفها وعوارضها، تفرض وجود هذا النمط من المعرفة خلال مسيرة النمو المعرفي والسلوكي، سواء كانت تلك المشهورات والمقبولات صحيحة أو خاطئة. كما أنها، أعني طبيعة الحياة البشرية التلقائية، تفرض على الإنسان في مراحل نموه الأولى أن يكون متبعا لغيره بنحو كلي، لتبدأ تبعيته بالتقلص شيئا فشيئا ولكن بشكل جزئي وبمجالات محددة، بينما يبقى متبعا لغيره في مجالات أخرى؛ لأن الاستقلال الكلي يعني امتلاك المعرفة بكل شيء، والقدرة على تشخيص العمل المناسب في كل شيء، وهذا ما لا يكون للفرد الواحد بحكم محدودية القدرة وقصر مدة الحياة، وإنما يتقاسمه قسم من البشر فيما بينهم، فيكون لكل منهم معرفته وخبرته ودرايته في موضوع من الموضوعات، فمنهم المنطقي ومنهم المربي والمعلم ومنهم الفيلسوف ومنهم الطبيب ومنهم القاضي ومنهم المهندس ومنهم البيولوجي ومنهم الفيزيائي ومنهم الجيولوجي ومنهم المؤرخ ومنهم اللغوي ومنهم الصانع والحرفي والموسيقي والرسام والتاجر والزراعي وهكذا. وقد يكتسب بعضهم المعرفة والخبرة في أكثر من مجال، في قبال من لا يكتسب المعرفة بشيء إلا فقط بما يؤمن له حاجاته الضرورية بينما يبقى معتمدا على غيره في سائر المعارف والمسالك.

فها نحن نرى إذاً، أن حالة التبعية في المعرفة والسلوك، ليست مما يمكن تجنبه بالكلية في الحياة البشرية، وليس يختص بقسم من الناس دون غيرهم، ولا هو يختص بنوع من المعارف والسلوكيات دون غيرها إلا تلك التي لا يستغني عن الاستقلال بها أي امرئ ليحفظ ديمومة حياته ومتطلباتها الأولية. أما ما عدا ذلك فصاحب المعرفة والدراية في كل اختصاص، يكون متبعاً آخذاً عن غيره في الاختصاصات الأخرى.

فإذا نظرنا إلى كل حقل من حقول المعرفة، لنرى حال المختصين فيه، سنجد أيضاً أنه يخضع لنفس العملية التي نلاحظها في الملل البشرية والمجتمعات العامة، أي سنجد أن كل حقل من الحقول العلمية يمتلك مشهورات ومسلمات شائعة بين مختصيه الذين يوجد من بينهم أيضاً من يكون في موقع أرفع وأعلى من الآخرين، مما يجعل له المرجعية المعرفية في ذلك الحقل دوناً عن سواه. وكذلك الحال بالنسبة إلى بروز حالات المخالفة والاعتراض واتخاذ المواقف والاتجاهات المخالفة لما هو مشهور وسائد في ذلك الحقل من المعارف، ومن ثم التمهيد لحصول عملية التغيير أو الانقسام متى توفرت المقومات لذلك.

والنتيجة التي تنجلي لنا من خلال ملاحظة كل ذلك، هو أن مسألة الاتباع والالتكال في تحصيل المعرفة والاختيارات على الغير، وكذا مسألة الركون إلى المشهورات المسلمات الشائعة في محيط ما، سواء كان عاماً أو خاصاً، هو أمر لا يمكن تجنبه في الحياة البشرية بكافة أشكالها بالنظر إلى الطبيعة الإنسانية بما لها من خصائص وقابليات ومحدودية. كما أن الحكم على تلك المشهورات والمقبولات بالصحة أو الخطأ لا يصح أن يستمد من

صرف الشهرة أو التقليد، ولا من صرف كون مصدرها محبوباً ومركوناً إليه في نظر من يأخذون عنه أو مبعوضاً مشكوكاً فيه ممن لا يقبلون منه؛ لأن كلا من هذه الأمور لا يلزم بالضرورة أن يكون ناشئاً عن واقع أصيل. والأمر عينه يقال بالنسبة إلى مسألة الاعتراض والمضادة والمخالفة، حيث إنها هي الأخرى مما لا يمكن تجنب حصوله في كافة المجالات حتى الأبعد منها عن مخالطة الخطأ، وذلك طالما أن أسباب الاعتراض والمضادة ليس فيها ما يلزم بأن تكون منطلقة بالضرورة من منطلق صحيح، ولا أن تكون بداعي التصحيح، بل قد تكون عن قصور وغباء أو اشتباه، وقد تكون عن رغبة بالمشاغبة وتحصيل بعض المكاسب، أو لصيانة أفكار أخرى من التخطئة، وقد تكون نتيجة لردة فعل عمياء. وفي المقابل قد تكون عن رقي معرفي وسلوكي ومهارة فائقة متخطية لمستوى جماهير ذلك الجيل والعصر.

وهكذا نجد أنه لا محيص عن تشكل مشهورات تصير تقاليد وأعراف ومبادئ تحكم مناخ حقل من حقول المعرفة والسلوك البشريين، كما لا محيص عن اعتلاء جملة من البشر لسدة المرجعية المعرفية والسلوكية في ذلك الحقل، كما لا محيص عن تشكل حركات النقد والتغيير فيه. ومن ثم فهو أمر سار في الأفكار والسلوكيات الصحيحة والخاطئة على حد سواء، وليس الاشتهار دائماً من نصيب الصحيح، وليس الأخذ عن تقليد يكون دائماً أخذاً لأمر خاطئ ومنبوذ، ولا الاعتراض يكون دائماً مصوباً ومصححاً، ولا التغيير يكون دائماً نحو الأفضل، ولا حتى صيرورة أحد في سدة المرجعية في مجال من المجالات المعرفية والسلوكية، يكون دائماً ناشئاً

عن استحقاق حقيقي وأهلية فعلية، ولا حتى الوثوق والركون والانجذاب نحوه والأخذ منه يكون دائماً عن معرفة موضوعية بأهليته وجدارته، ولا حتى التفور وعدم الوثوق يكون دائماً عن معرفة موضوعية بعدم الأهلية والجدارة. وبالجملية ليس أي من الأخذ بالمشهورات أو رفضها، أو الركون إلى الكبراء والمرجعيات الفكرية والسلوكية أو الإعراض عنها، ليس أي من ذلك، يمتلك مصحح أن يحكم عليه بالصحة والخطأ بمجرد أنه موافق لمشاعرنا وتلقائيتنا، بل يعتمد الأمر حصراً على ملاحظة مناشئ حصولها، طالما أن حصولها مما لا مفر منه في حقل من الحقول، وبالتالي يفترض بها أن تكتسب قيمتها وحسنها وبالتالي تأييدنا، أو ضعتها وقبحها وبالتالي رفضنا، فقط فقط من خلال ملاحظة كيف ومما نشأت وكيف تكونت؛ لنرى بعد ذلك، إن كانت هذه المناشئ ملازمة للصواب والصحة أو لا.

ومن هنا فإن البحث عن القيمة المعرفية والسلوكية لأي مشهورات ومقبولات في أي مجال من المجالات البشرية، كما أن البحث عن أهلية المتسلمين لسدة المرجعية العلمية والسلوكية في أي منها، عامة كانت أو خاصة، لا بد في كليهما، أن يستند إلى أمر زائد على صرف ملاحظة الشهرة والشيوع وتلقائية التصديق والقبول وتناسبها مع المشاعر أو تنافرها، وبالتالي لا بد أن يستند إلى أمر زائد على صرف ملاحظة الارتباط النفسي والعاطفي بتلك الأفكار أو بأولئك الكبراء والمرشدين. وهذا الأمر الزائد الذي لا بد منه، هو النظر إلى كيفية نشوئها، ومدى كونها في نشوئها مرتبطة بالواقع والحقيقة.

والأمر عينه ينطبق على حركات المواجهة والتمرد والتغيير، والأفكار المناهضة والمخالفة، إذ يلزم الباحث عن قيمتها المعرفية والسلوكية بأن ينظر إلى أبعد من مجرد كونها ثورة على التقليد، أو مخالفة للمشهور والسائد، وأن ينظر أيضاً إلى أبعد من كونها محملة بالمشاعر الجياشة حتى وإن كانت مشاعر صادقة، وذلك بأن ينظر إلى الموقف برمته ليرى عن كثب المنشأ الذي تستند إليه هذه الحركات والأفكار والاتجاهات.

والنتيجة الواضحة أخى القارئ مما تقدم، هو أن أياً من المشهورات والمقبولات والأفكار المقابلة لها، والأحكام المناسبة للمشاعر والانفعالات، لا يصلح أن يركن إليه وأن يبنى عليه ما لم ينضم إليه ما يقود إلى الاطلاع على موضوعية منشئه. فما لم يتم الكشف عن كون المشهورات السائدة راجعة إلى كونها أحكاماً واضحة الصحة، أو إلى كونها مستمدة من التجربة والخبرة وتم ترسيخها وترويجها لتصير بعد ذلك سائدة ومشهورة، أو إلى كونها أفكار مستمدة من التفكير السليم لشخصيات حائزة على الأهلية والبراعة والقدرة على الحكم الصحيح والحكيم - إذا لم يتم الكشف عن رجوع المشهورات إلى أي من ذلك، فحينها ستكون فاقدة لأي مسوغ للأخذ بها والاتكال على تلقائية التصديق بها والاعتقاد عليها والأنس بها.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المرجعيات العلمية والسلوكية، فما لم يتم الكشف أولاً عن أهليتها العلمية الحقيقية في ذلك الحقل، وثانياً عن نزاهتها وموضوعية أحكامها بأن تكون بريئة من عملية استغلال موقعها العلمي لتبرير وتمير ما يناسب مشاعرها ورغباتها ومشهوراتها - ما لم يتم الكشف عن كل ذلك - فإن الركون إلى هذه المرجعيات سيكون فاقداً

للمسوخ والمبرر. فلا يكفي الادعاء، ولا تكفي شهرة الاعتراف بالفضل والمقام العلمي إلا إن عرف منشؤهما الواقعي السليم. ولا يكفي أيضاً أن تكون المرجعية العلمية في حقل من الحقول متكئة على التخصص والأهلية في حقل آخر، فلا يصح الاتكال على عالم الجيولوجيا مثلاً في الأخذ للمعرفة المنطقية، أو على المتخصص في الفيزياء في الأخذ للمعرفة الفلسفية، أو على عالم البيولوجيا في الأخذ للمعرفة الأخلاقية، وهكذا.

ويمكننا أن نلاحظ أهمية وضرورة هذه الأمور بأن نلجأ إلى حقل الطب والدواء، حيث إننا إذا كنا نريد تشخيص مرض ما ومعالجته على تقدير وجوده، فإننا لا نتكل على صرف كون الطبيب مالكا لشهادته الطبية، بل نحاول أن نتبين براعته الحقيقية ومدى مقدرته. وكذلك لا نتكل على محض الشهرة ما لم يتبين لنا أن شهرته ناشئة عن نجاحه المحقق والأكيد في المعالجة والمداواة. ولا نتكل على كونه ينتمي إلى عائلتنا أو عشيرتنا، ولا على محض أننا نعزه كصديق، ولا على كونه صاحب أفعال خيرة ونفس طيبة، ولا على كون تشخيصه للمرض متناسباً مع طبيعتنا القلقة والحذرة تجاه صحتنا، أو مع طبيعتنا المتهاونة اللامبالية في رعايتها، ولا على مناسبة تشخيصه مع طبيعتنا المتشائمة والسوداوية، ولا على مناسبتة مع طبيعتنا المفرطة في التفاؤل؛ فإن كل ذلك لا يدخل في حساباتنا أو على الأقل نعلم أنه لا يفترض أن يدخل في حساباتنا عندما نريد أن نعالج أنفسنا بشكل جدي وحكيم. وكذلك، وعلى فرض أننا أحرزنا كل ذلك، وكان تشخيص الطبيب خطيراً ويستدعي مثلاً عمليات جراحية مكلفة باهظة الثمن، فإننا لا نتكل على كل ما مضى ما لم نطمئن إلى أنه لا يستغل موقعه

ليجربنا إلى القيام بتلك العملية لأجل ما سيعود عليه من نفع مادي، لأنه محتاج إلى المال، أو لأنه يرغب في تجميع ثروة، وما شاكل ذلك.

هذا، ويتجلى سعينا الحثيث والجاد إلى مراعاة كل ذلك، عندما يكون ما نريد معالجته خطيراً ومهماً، حيث لا نخضع في حسمنا لقرارنا لأي تهاون أو توانٍ أو اتكال على حسن الظن البدوي، وعلى المشاعر الآنية التي يعطيها انطباعنا عنه من ملقاه وحديثه. بل نحمل أنفسنا على بذل الجهد بأقصى ما يمكن والاستعانة بمن نعلم صدقه أولاً وحكمته ثانياً.

وبالجملة ففي كل مورد نعلم أهميته وخطره، ونعلم فقداننا للقدرة والأهلية لمعرفة الحكم الصحيح فإننا لا نتبع غيرنا إلا بعد الفحص عن أهليته لتوجيهنا، ولا نركن إلى ما اشتهر إلا بعد أن نحرز أن هذه الشهرة ذات منشأ واقعي وحقيقي، ولا نتكل في أي من ذلك على مشاعرنا التلقائية. أو على الأقل، نعي تماماً أنه هكذا يفترض بنا أن نكون.

ولكن مهلاً أخي القارئ، دعنا نقف هنيهة لنسأل أنفسنا إن كان فعلاً، هذا هو الحال الذي تجري عليه الأمور في مقام المعرفة والسلوك. فهل نحن نقوم بالفحص والتبين لما عندنا من مشهورات، وفي أخذنا بالمقبولات، وفي ثقتنا وركوننا إلى المرجعيات والكبراء، قبل أن نعتنق ونعمل؟! هل حال الناس عموماً هو ذلك، أم أن الحال العام هو الاتكال على المعرفة التلقائية المناسبة مع المشاعر والانفعالات، وبالتالي السير في ركب المحيط ومرجعياته وكبرائه، أو في ركب الحركات المعارضة ومرجعياتها، دون أن نكون متحررين بوعي وموضوعية للصواب والخطأ، ودون أن نكون

مالكين للمعرفة بقانون التفكير ومعايير الحكم؟ وبالتالي، هل ينطلق الناس عموماً في دفاعهم عن مشهوراتهم ومقبولاتهم وكبرائهم على خلفية الفحص الموضوعي لها، أم أنهم يحسمون مسبقاً وبتلقائية، صحتها وعصمتها بالنحو الذي يرضي مشاعرهم اتجاهها، ثم يقومون بتسخير قدراتهم الفكرية والجدلية لتحسينها من النقض؟

وإذا أردت أن أطرح أسئلة أكثر تفصيلاً، فسأقول: هل يتنبه الناس إلى تقييم عاداتهم ومسلمااتهم قبل أن يجعلوها مقياساً ومنهاجاً في حياتهم وأساساً في تقييم سلوكهم وسلوك الآخرين؟ هل يتوقف المرء منا ليحاول تفحص مناشئ أقوال وتوجيهات أولئك الكبراء الذين نرجع إليهم في معارفنا وسلوكياتنا؟ هل نقوم بتحصيل المبرر للوثوق بصفاء مقاصدهم وعدم استغلالهم لمناصبهم لتمرير ما يخدم أهواءهم ومشاعرهم؟ فهل يكفي كون المرء طبيباً أو فيزيائياً أو بيولوجياً أو فيلسوفاً أو راهباً أو قسيساً أو شيخاً حتى نسلم له بما يلقيه علينا ويختاره من أفكار وتعاليم، دون أن نحسم برتبة سابقة إن كان ما يوجهنا نحوه داخلاً ضمن اختصاصه ومعرفته أولاً، أو إن كانت تعاليمه صافية من أغراض شخصية يتوخاها أولاً، أو إن كانت توجيهاته غير متأثرة بمشاعر وانفعالات تدفعه إلى استغلال موقعه المعرفي أولاً؟ أعود لأسأل إن كنا نقوم بأي من ذلك، ثم وإذا ما كنا نقوم بذلك فعلاً، فإلى أي حد نستمر فيه؟ بل والأهم من ذلك كله، ما مدى معرفتنا بمعايير اكتشاف كل ذلك؟

ودعني هنا أخي القارئ أركز على النقطة الجوهرية؛ لأسأل: هل نحن في تمحيصنا وفحصنا لمشهوراتنا ومقبولاتنا، نكون مالكين للمعرفة بمعايير

الحكم وأسس تبني الأفكار ورفضها؟ هل نحن نتوقف قبل أن نتبنى أو نرفض وقبل أن نبحث ونستقصي، لنسأل أنفسنا إن كنا نعرف معايير الحكم، ومعايير التفكير، ومعايير التبني والرفض للأفكار والسلوكيات؟ فالمشكلة ليست فقط في عدم التنبه إلى الفحص والبحث، بل في مدى امتلاك معيار الفحص والحكم، والدراية بكيفية تمييز كل ذلك.

إن ما نشاهده ليل نهار أيها الأخ العزيز، لا يساعدنا على أن نخرج بنتيجة إيجابية حول هذه النقطة الأساسية والمصرية، لأن ما نشاهده ليس إلا تكتلات وتجمعات بشرية، لكل منها أتباع ومريدون ولكل منها مسميات خاصة، ومرجعيات وكبراء وملهمين يرجع إليهم الأتباع وينساقون لتوجيهاتهم، دون روية وتعقل، ودون دراية حقيقية بمعايير الصدق والكذب والصواب والخطأ.

أنظر أخي القارئ، ولاحظ المجتمعات المختلفة، وحاول أن تعثر على فرق بينها من حيث منهجيتها المعرفية والسلوكية، ولن تجد، سواء ذهبت إلى المجتمعات الدينية بطوائفها ومذاهبها، أو إلى المجتمعات العلمانية بأحزابها وتياراتها؛ والسبب في ذلك أن تلك المنهجية ليست إلا نتاج النقص والقصور القائم في صلب الطبيعة البشرية التلقائية وما تفرضه من منهجية معرفية وسلوكية ترتكز على اتباع المشهورات والمقبولات والركون إلى الكبراء والمرجعيات، والاستناد إلى مناسبات المشاعر والانفعالات.

أخي القارئ، أختم هذا الفصل، وأمامي نتيجة لا مفر منها، وهي أن ههنا مشكلة خطيرة يعاني منها البشر، وهذه المشكلة هي مشكلة محض بشرية

بشكل خالص، إنها مشكلة كامنة في المنهجية العامة للبشر في مقامي المعرفة والسلوك، حيث تتجلى في كل أنواع الأفكار والاعتقادات والمسلكتيات، ولكن كل فرقة منها لا تراها متجلية إلا في فكر وسلوك مخالفاتها، لأن الرضا عن الذات يعني كلا منها من أن ينظر بإنصاف. وفي كل مرة يقوم أحد ليصلح، فإنه إن لم يكن هو نفسه فاقداً لمعايير الوصول للمعرفة والصواب، فإن أتباعه ومن يتأثرون به، يعودون ليفسدوا ما أصلحه، ويسيروا بمسيرتهم المعهودة ويحرفوا ويبدلوا وينقسموا ويتفرقوا ويزيدوا إلى عديد الفرق والمذاهب والأحزاب، فرقة أخرى وحزباً آخر وتياراً جديداً، وهكذا دواليك، يستمر التاريخ في إعادة نفسه، وتكرار رسم المشهد البشري بألوان ومظاهر مختلفة، رغم اشتراكها جميعاً في كونها خاضعة لتأثير الطبيعة البشرية التلقائية فتتجلى فيها جميعاً عيوبها ونقائصها.

الفصل الثاني

أمثلة تطبيقية على شيوع

التقليد الأعمى والاتباع

الانفعالي

الفصل الثاني: أمثلة تطبيقية على شيوع التقليد الأعمى والاتباع الانفعالي

يمكنني، وإياك أخي القارئ، وبعد أن قمنا بإطلالتنا السريعة معا في الفصل السابق، على المسيرة العامة التلقائية التي نراها بوضوح أنها تحكم عملية النمو والتغير والثبات في المعرفة والسلوك البشريين؛ أن نقوم الآن بالنزول إلى ملاحظة بعض تطبيقاتها على مسائلتنا التي بدأنا حديثنا عنها في المقدمة، وهي النزاع القائم بين جماهير كل من الملحدون الجدد والمتدينين والنسبيين. وذلك ليظهر لنا بجلاء كيف أن القيمة المعرفية لسلوكهم الفكري والعمل لا تختلف بشيء على الإطلاق، وأن ما يعيبه كل منهم على الآخر يكسونهج وطريقة كل منهم بلا أي فرق. ولست أقصد من ذلك أن أقوم بالحكم بالصحة والخطأ على مضامين الأفكار والاختيارات عند أي من هذه الأطراف المتنازعة، فهذا أمر لا ينبغي أن يتأتى إلى بالك أيها العزيز، طالما أنك تستحضر حقيقة ما ركزنا عليه في الفصل السابق بوعي ودقة. وإنما المراد من كل هذا الكلام - وهذا ما يفترض أن يكون واضحا أمامك - وأن تضعه نصب عينيك دائما خلال مراحل حديثنا هذا - هو التركيز على الطابع العام الذي يحكم المنهجية المتبعة في استقاء الأفكار وتحديد المواقف التي ذهب إليها كل منهم مع نفسه واتجاه الآخر، سواء كان مضمون اعتقاداته واختياراته صحيحا في نفسه أو خاطئا؛ إذ لا شأن لنا في هذا الأمر

الآن؛ إذ - وكما تعلم - إنه يفترض بنا أننا قد قمنا بعزل كل المواقف بمضامينها الخاصة، وبمنا وجهنا فقط نحو فحص المبادئ والمنطلقات والأرضية المركزية التي تركز عليها عملية المعرفة والبناء الفكري والعملية.

ومن هنا، دعنا نبدأ بالملحدين الجدد، مراعاة للترتيب الذي سلكته معك في المقدمة، ثم نخرج بمقتضى ذاك الترتيب على المتدينين، ومن بعدهم النسبويين.

إذا رجعنا إلى الأدوات والأسلحة التي جاهر الملحدون الجدد بحملهما واستعمالهما، خلال حملتهم التي شرعوا بها مع بداية هذا القرن، وهما العقل والمعرفة العلمية، فسنجد أنهما ينطويان على مسلمات تعد مشهورات شائعة إلى حد الاستهجان ممن يخالفها، والاستنكار على من يرفضها، والوصم بالجهل والخرافة لمن يتخذ بديلاً عنها. وهذه المشهورات المسلمة تشكل حقيقة معنى العقل ومعنى المعرفة العلمية عندهم، وبالتالي تشكل قوام العقلانية التي يرفعون شعارها، وتحدد معايير المعرفة والحكم وتبني الأفكار لديهم. وهي باختصار شديد على الشكل التالي:

أولاً: إن المصدر المعرفي المتوفر لدى الإنسان منحصر بالحس والتجربة الحسية وليس العقل إلا أداة تنظيم وترتيب وتحليل محدود بمحدود العالم الحسي.

ثانياً: ليس عند العقل الصرف المفصول عن التجربة الحسية أي معيار لتصحيح القضايا لأن المنطق العقلي صوري فقط، وبالتالي يصلح استعماله لإنتاج الكاذب والصادق من القضايا بلا أي فرق.

ثالثاً: ليس لدى العقل مبادئ مطلقة مستقلة عن التجربة، وإنما تبقى مبادئه محدودة بحدودها، ويرفع اليد عنها متى قامت التجربة على خلافها، ولا يصح التعدي في تطبيقها إلى إثبات أو إبطال ما هو خارج حدود الحس والتجربة.

رابعاً: إن العلماء المتخصصين في العلوم التجريبية هم فقط الذين يحق لهم التصدي لتوجيه المجتمع البشري وأن يكون في سدة المرجعية المعرفية والعلمية والسلوكية.

وهذه المشهورات التي ترسخت خلال ما يزيد على ثلاثة قرون في محيط الملحدّين الجدد، هي المسؤولة عن تشكيل المنظومة الفكرية والسلوكية المادية، القائمة على رفض قابلية أي قضية ميتافيزيقية للإثبات والتصحيح العلميين، لأن معنى العلم ومعنى المعيار العلمي قد أصبح لا يعني إلا ما يرتكز على الملاحظة والتجربة الحسيين. وبالتالي ليست العقلانية إلا التخلي عن كل الأفكار الواردة من مصدر لا يرتكز على تطبيق المعيار العلمي بهذا المعنى.

ثم إن هذه المشهورات والمسلّمات الشائعة في هذا المحيط؛ ليست تأخذ جواز مرورها نحو التصديق بها من قبل الناس عموماً، ومن جماهير الملحدّين الجدد خصوصاً، اعتماداً على قيام كل واحد منهم فرداً بفحصها وتمحيصها وإرسائها على أرض راسخة؛ إذ إن الملحدّين كغيرهم من الناس، ليسوا جميعهم عبارة عن المتخصصين في علم المنطق، أو نظرية المعرفة، بنحو يجعل كل فرد منهم بانياً لفهمه لحقيقة العقلانية على أساس

المعرفة التخصصية بذلك. بل إن فيهم من شتى الاختصاصات، وفيهم من هو فاقد لأي اختصاص علمي، وفيهم من شتى أصناف الناس، المختلفين بقدراتهم الذهنية وخصائصهم النفسية، وأحوالهم الانفعالية المكتسبة من جراء الأحداث التي يتعرضون لها خلال نشوئهم في محيطهم. بل مختلفون في الأسباب الرئيسية التي جعلت منهم ملحدين.

وإذا أردت مني أخي القارئ أن ننزل معا إلى تطبيقات حية، تخرجنا من جفاف الحديث العام والنظري وتضعك أمام معاناة هذه النقطة؛ فلاحظ معي زعماء هذه الحملة وملهميها، ثم نزولا منهم نحو سائر مراتبهم. ولنبدأ بالزعماء والكبراء الذين يلهمون من سواهم؛ انطلاقا من الفرسان الأربعة بحسب ما يسمون، وهم ريتشارد دوكنيز وسام هريس وكريستوفر هيتشنز، ودانيال دينت، حيث إنهم الأشهر والأكثر فاعلية ونشاطا في السنوات الأخيرة.

أما ريتشارد دوكنيز⁽¹⁾، فهو متخصص مرموق في البيولوجيا، ومن أبرز المنظرين الجدد في نظرية التطور بنسختها الداروينية القائمة على الانتخاب الطبيعي. كما أنه متخصص في الأثولوجيا. ولكن مع ذلك، فليس لدى دوكنيز ما يدل على كونه متخصصا في الميثودولوجيا، أو المنطق أو نظرية المعرفة، أو الفلسفة، وبالتالي ليس هو في نفسه بحسب الظاهر، وبملاحظة كتاباته وتعريفه لنفسه ومسيرته، أي معرفة تخصصية بمعايير التفكير

(1) https://en.wikipedia.org/wiki/Richard_Dawkins سوف تجد أخي القارئ

كل المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات دوكنيز.

وانتخاب الأفكار، وبحقيقة العقلانية، والتي هي موضوعات يعد البحث عنها وظيفة علوم خاصة ودقيقة منذ ما يزيد على ألفي سنة. ومن الواضح أن امتلاك المعرفة التخصصية في مجال من المجالات كالبيولوجيا ليس ينسحب على باقي المجالات الأخرى. وبالتالي فإن ما يراه دوكينز من معايير المعرفة والحكم وتبني الموقف الفكري والعلمي مأخوذ بشكل واضح من المشهورات والمسلمات التي كانت ولا زالت سائدة منذ منتصف القرن السابع عشر بدء من عند جون لوك وديفيد هيوم، وبالأخص منذ بداية القرن العشرين على يدي فرسان حلقة فيينا وبرتراند رسل. والنتيجة هي أن ريتشارد دوكينز نفسه يرتكز في موقفه المعرفي والمنطقي على مشهورات أخذها بتلقائية وسلاسة بحكم كونه جزء من المحيط الذي نشأ وترعرع فيه من الناحيتين المعرفية والسلوكية.

أما سام هريس (Samuel Benjamin "Sam" Harris)⁽¹⁾، فهو حائز على دكتوراه في الفلسفة سنة ألفين ميلادية، وعلى دكتوراه في علم الأعصاب المعرفي سنة ألفين وتسعة ميلادية. ويبدو للوهلة الأولى أن معرفته الفلسفية تجعل منه متخصصاً في معرفة المنطق ومناهج البحث ومعايير الحكم وتبني الأفكار، إلا أن ذلك كما هو معلوم ليس لوحده كافياً في جعل المرء متخصصاً في هذه الأمور كما هو واضح من كيفية وطبيعة الدراسة الجامعية الحديثة للفلسفة، كما أن هاريس لم يقدم لنا أي مخالفة

(1) https://en.wikipedia.org/wiki/Sam_Harris سوف تجد أخي القارئ كل

المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات هريس.

أو تعديل أو بحوث مؤيدة وداعمة للنظرية المشهورة والسائدة في المعرفة، وإنما يظهر بوضوح من محاولته لجعل الأخلاق مبنية على العلوم التجريبية أنه يسلم بتلقائية معايير المعرفة بنسختها السائدة والمشهورة. وبالتالي لا يختلف حال هاريس عن دوكينز كثيراً بحسب ما تعطيه البيانات البيوغرافية عنه وكذا ما تفيدنا إياه كتاباته ومناظراته الشائعة والمنشرة.

أما كريستوفر هيتشنز (Christopher Eric Hitchens)⁽¹⁾، فهو كاتب وأديب وصحفي وخطيب، قرأ في الفلسفة والسياسة والاقتصاد، وكان له نشاط سياسي على أثر حرب الفيتنام. وكما ترى ليس فيما هو متوفر من معلومات عن كريستوفر هيتشنز ما يدل أو يكشف عن تخصص ومعرفة بمعايير المعرفة والحكم وتبني الأفكار، وبالتالي فإنه في موقفه وآرائه حول ذلك، ليس إلا مصداقاً بتلقائية بمسلمات ومشهورات عصره حول نظرية المعرفة ومعايير الحكم وحقيقة العقلانية.

وأما دانيال دينت (Daniel Clement Dennett)⁽²⁾ والمتوفي سنة ألفين وأحد عشر ميلادية، فهو يختلف عن باقي الفرسان الثلاثة، إذ هو متخصص في الفلسفة بمعناها الحديث، ويتبع أحد الاتجاهات في الفلسفة التحليلية والتي هي امتداد لحلقة فيينا وبرتراند رسل، ولودفيغ فيتغنشتين. وبالتالي يمكن القول بأن دانيال دينت قد بنى رؤيته حول معايير المعرفة

(1) https://en.wikipedia.org/wiki/Christopher_Hitchens سوف تجد أخي

القارئ كل المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤلفات هيتشنز.

(2) https://en.wikipedia.org/wiki/Daniel_Dennett سوف تجد أخي القارئ كل

المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤلفات دنت.

والحكم استناداً إلى جهده الخاص، وليس مجرد تابع، ولكنه في النهاية وبحسب ما يظهر من كتاباته وكلماته، ليس إلا امتداداً للمبنى الذي اشتهر في عصره كونه أساساً للمعرفة العلمية.

وإذا تخطينا الفرسان الأربعة لننظر في باقي الكبراء والزعماء لهذه الحملة، فلا يمكننا إلا أن نذكر لورانس كرواس (Lawrence Maxwell Krauss)⁽¹⁾، المتخصص في الفيزياء النظرية وعلم الكونيات، دون أي معرفة تخصصية بمناهج البحث والمنطق ونظرية المعرفة عموماً، إلا ربما بالمقدار المرتبط بالمعرفة الرياضية والفيزيائية، وبالتالي فهو أيضاً من هذه الجهة مجرد تابع لمشهورات ومسلمات عصره ومحيطه حول معايير المعرفة العلمية، وليس بصاحب وجهة نظر تخصصية فيها. والأمر عينه ينطبق على نيل ديغريس تايسون (Neil deGrasse Tyson)⁽²⁾.

كما لا يمكننا إلا أن نذكر ميشال أونفري (Michel Onfray)⁽³⁾، الكاتب الغزير التأليف والحائز على دكتوراه في الفلسفة، والذي يعد نفسه جزءاً من الاتجاه القائل بأصالة الإرادة الإنسانية الشخصية في مواجهة أي شكل من أشكال الفرض والإلزام بمعايير أخلاقية ومعرفية وميتافيزيقية.

(1) https://en.wikipedia.org/wiki/Lawrence_M._Krauss سوف تجد أخي

القارئ كل المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات كراوس.

(2) https://en.wikipedia.org/wiki/Neil_deGrasse_Tyson سوف تجد أخي

القارئ كل المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات تايسون.

(3) https://en.wikipedia.org/wiki/Michel_Onfray سوف تجد أخي القارئ كل

المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات أونفري.

و دينية واجتماعية، ولذلك كان من اتباع مذهب المتعة الشخصية، والخاصين لطريق المعرفة بالتجربة والحس بخط تطوري. وبالتالي يمكن عده كمتخصص في رؤيته المعرفية والسلوكية، إلا أنها تنسجم في الجملة مع مشهورات ومسلمات عصره في الموقف النافي أو المشكك بالقدرة المعرفية على أي معرفة خارج حدود التجربة.

ثم ويمكن أن نضيف العديد من الأسماء التي تعد في رتبة الطبقة الأولى أو الثانية المنظرة والداعية إلى الإلحاد، أو الإعراض عن الدين أو عن أي رؤية غير قابلة للفحص العلمي بمعناه السائد حول الكون والحياة البشرية. أمثال جيرى كوين (Jerry Allen Coyne)⁽¹⁾ المتخصص في علم البيولوجيا، وميشال شيرمر (Michael Shermer)⁽²⁾ الحائز على دكتوراه في تاريخ العلم، وماجستير في علم النفس، وستيفن بينكر (Steven Pinker)⁽³⁾ المتخصص في علم النفس التطوري والتجريبي وعلم الأعصاب المعرفي، واللغة. ويمكن أن نضيف إلى اللائحة كلا من المتخصص في الفيزياء الكونية ستيفن هوكينغ (Stephen William Hawking)⁽⁴⁾، والمتخصص في الهندسة والرياضيات

(1) https://en.wikipedia.org/wiki/Michael_Shermer سوف تجد أخي القارئ كل

المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات شيرمر.

(2) https://en.wikipedia.org/wiki/Jerry_Coyne سوف تجد أخي القارئ كل

المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات كوين.

(3) https://en.wikipedia.org/wiki/Steven_Pinker سوف تجد أخي القارئ كل

المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات بينكر.

(4) https://en.wikipedia.org/wiki/Stephen_Hawking سوف تجد أخي القارئ

كل المعلومات الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤملات هوكينغ.

بيل ناي (Sanford "Bill" Nye William)⁽¹⁾ وجميع هؤلاء وغيرهم ينطبق عليهم عين الكلام السابق.

أما بالنسبة إلى من ليسوا في سلك التخصصات العلمية، فهم الأكثر عدداً في هذه الحملة، فمنهم المحامون ومنهم الصحفيون ومنهم النشطاء الاجتماعيون، ومنهم المخرجون ومنهم مقدمو البرامج، ومنهم الناشطون على مواقع النت، والذين إليهم ينتهي من يرأس الجمعيات والمؤسسات التي تضع على عاتقها ترويج الحملة الإلحادية وحل المشاكل النفسية، وابتداع الطرق والأساليب في معالجة بعض المشاكل التي يواجهها الملحدون من عامة الناس⁽²⁾.

وهكذا فإن الواقع الذي نشاهده أمامنا يخبرنا أن الملحدين عموماً والجدد منهم خصوصاً ليسوا من طبقة علمية واحدة، ولا من أصحاب الاختصاص المعرفي والمنطقي في أغلبهم، وبالتالي فإن اعتمادهم في اتخاذ موقفهم ليس يرتكز على معرفة تخصصية بمعيار المعرفة، بل على كونهم جزء من المحيط العام المتشكل وفقاً لمشهورات شائعة وراسخة.

(1) https://en.wikipedia.org/wiki/Bill_Nye سوف تجد أخي القارئ كل المعلومات

الموثقة حول حياة ونشاطات ومؤهلات ناي.

(2) [http://www.alternet.org/belief/8-awesome-atheist-leaders-who-](http://www.alternet.org/belief/8-awesome-atheist-leaders-who-arent-richard-dawkins-or-sam-harris)

و

[arent-richard-dawkins-or-sam-harris](http://www.alternet.org/belief/8-awesome-atheist-leaders-who-arent-richard-dawkins-or-sam-harris)

[https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_atheists_\(miscellaneous\)](https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_atheists_(miscellaneous)) حيث ستجد

كل ما تريد معرفته عن الشخصيات التي اشتهرت بالإلحاد أو أخذت على عاتقها نشره أو ساهمت في حل المشاكل التي تواجه مسيرة الحملة الإلحادية.

وبالجملة فإنني لا أجد محيصاً أخى القارئ إلا أن أؤكد لك أن التصديق بمعيار العقلانية والمعرفة العلمية بين كبراء وفرسان الملحدین الجدد فضلاً عن جماهيرهم التابعين لهم، ليس يعدو كونه تصديقاً تلقائياً بمشهورات شائعة، ناشأ عن التحامهم مع محيطهم، واكتسابهم للعلاقة الشعورية والانفعالية المحفزة على التمسك بها والحفاظ عليها.

ثم وبطبيعة الحال، ومع وجود الكبراء والقادة الذين يقومون بالتوجيه والإرشاد والإدلاء بالتصريحات، وتلقين الأفكار، فهذا يعني أن أحكامهم ستكون موضع ترحاب وتقبل تلقائي، وبالتالي تنشأ المقبولات التي تلعب دورها في التأثير على جمهور الملحدین الجدد، لتمهد بمرور الأيام لترسيخها وتشكيل مشهورات جديدة.

ومن هذه المقبولات قول أحدهم بأن العلم يضاد الدين ويستحيل إيجاد التوافق بينهما. وقول آخر أن امتلاكنا للنظريات العلمية في تفسير نشوء الكون، يلغي الحاجة إلى البحث عن وجود إله. وقول ثالث أن العلوم التجريبية بديل عن الفلسفة وليست مفتقرة إليها. وقول رابع إن كل الأدلة التي تقام على الوجود الإلهي قد تم نقضها وإبطال صلاحيتها. إلى غير ذلك من أفكار يقوم قادة وكبراء الحملة الإلحادية بإلقائها على الجمهور الذي يتلقى عنهم بكل رضا واطمئنان.

وليس يقتصر الأمر على مقبولات كبراء وقادة الحملة الإلحادية، بل كثيراً ما تتخذ أقوال العديد من المتخصصين الآخرين في العقود المتأخرة، كأحكام وتعاليم توضع كمنطلقات ومبادئ في المناظرات والاستدلالات

الداعمة للموقف الإلحادي. مثل الاستشهاد بأقوال بعض المتخصصين في فيزياء الكم عن انتقاز كل الأحكام العقلية البديهية في الحقل الكمومي، فالشيء يوجد من تلقائه بعد العدم، والشيء يكون متحركاً ومحركاً لذاته من نفس الجهة. أو بأقوال بعض المتخصصين في الفيزياء الكونية، مثل أن الكون يمتلك العناصر الكافية لتجعل منه متكوناً من تلقائه دون الحاجة إلى أي تدخل من غيره، أو بأقوال بعض المتخصصين في علوم الأنثروبولوجيا، من أن دين الإنسان حالة بشرية صرف، أو بأقوال بعض المتخصصين في علم الاجتماع مثل أن الأخلاق والسلوكيات كلها تخضع للتطور والتغير وتمليها الظروف الاقتصادية والنفسية والسياسية، ولا يوجد خير مطلق وشر مطلق. أو بأقوال بعض المتخصصين في الرياضيات والهندسة حول أن وجود الكم اللامتناهي ممكن لا استحالة فيه. أو بأقوال بعض المتخصصين في علوم السيكولوجيا بأن الإنسان ليس يتمتع بحرية الإرادة بل هي وهم. إلى ما هنالك من أقوال ذهب إليها بعض من متخصصي كل حقل من الحقول العلمية.

وهكذا فإن أقوال هؤلاء تقبل على نحو تلقائي لما لهم في النفوس من مكانة مرموقة وصفة التخصص، فيتكل عليها كمبادئ ينطلق منها ليرتب عليها الاستنتاج الداعم للموقف الإلحادي أو المناهض للموقف الديني.

ومضافاً إلى ذلك، فقد يستشهد بالموقف اللاأدري لجملة من هؤلاء المتخصصين للإشارة إلى أنهم رغم ما يتمتعون به من معرفة علمية مرموقة، فإنهم لا يجدون بين أيديهم ما يقود إلى إثبات الوجود الإلهي. وبالتالي ستكون أي محاولة لادعاء وجود الدليل على الوجود الإلهي، منافية لموقف هؤلاء

العظماء والمتخصصين الذين يخبرنا موقفهم اللاأدري عن عدم وجود دليل علمي رصين في المسألة، وبالتالي يرجع ادعاء وجود الدليل إلى الجهل.

وهكذا أخي القارئ، أراك تلاحظ معي أن الأدوات المعرفية التي تستعملها وتنطلق منها القاعدة الجماهيرية في الموقف الإلحادي تخضع في عملية بناء الموقف الفكري والعملية لسيطرة المشهورات والمقبولات، المناسبة لموقفهم، دون أن يكون أي منهم آخذا لها من منطلق التخصص بل تسليما بمشهورات المحيط وبأقوال كبرائه وعظمائه.

والنتيجة لكل ذلك هي أن العقلانية ومعايير المعرفة العلمية كشعار ترفعه الحملة الإلحادية هو نفسه يحتاج إلى المعرفة التخصصية للبت فيه، إذ هو أمر محل نزاع شديد منذ قرون مديدة، فكيف يكون الاعتماد على أقوال من اختاروا هذا المعنى من العقلانية وأقاموا هذه الحدود المعرفية، سلوكا عقلانيا موافقا للمنهج العلمي. وكيف يمكن للملحد أن يصف نفسه بأنه عقلاني والحال أنه في تبنيه لمعايير العقلانية والمعرفة العلمية يركن إلى الأخذ ممن يراهم موضع ثقته، ومحل أهلية وتخصص، دون أن تكون له هو نفسه الأهلية لتمييز أهل التخصص من غيرهم، ودون أن يكون متحققا من عدم تدخل عوامل نفسية وذهنية أدت بأولئك الذين يثق بهم إلى تبنيهم لموقفهم، ودون أن يتعامل مع مسألة المعرفة ومعايير تحصيل السلامة الفكرية والسلوكية كما يتعامل في مداواته لنفسه من الأمراض البدنية.

ولست أقول كما تعلم أخي القارئ أن هذا المعنى من العقلانية وهذا المعيار العلمي هو معنى ومعيار خاطئ، فهذا ليس محل كلامي هنا، بل أقول إن حسم مسألة كون العقلانية ومعايير المعرفة العلمية هي بهذا النحو أو بذاك ليس يصح الاتكال فيه على التقليد والاتباع والركون إلى المشهورات والمقبولات، وإلا كان منشأ الركون إليها متناقضا مع أصل الركون إليها وهو ما يسمى بلزوم الدور الباطل. بل لا بد من البحث المستقل عن منشأ أي التزام اعتقادي وسلوكي والقيام بتمحيص وفحص مسألة معايير المعرفة العلمية وحقيقة العقلانية ومسوغات الحكم وتبني الأفكار، بحثا وتمحيصا بريثا من أي تبعية أو انفعال.

ولذلك على الملحد أن يقوم برتبة سابقة بامتلاك المعرفة الصافية من أي تبعية حول معايير المعرفة العلمية والعقلانية وتبني الأفكار أو رفضها، ثم بعد ذلك يتجه ليرى إن كان موقفه الإلحادي هو النتيجة الطبيعية التي تقود إليها العقلانية الصحيحة أولا. وهذا يعني بالتالي أنه لا بد من امتلاك المعرفة التخصصية الجادة في معايير المعرفة، ولست أقصد امتلاك الشهادة أو الدراسة الجامعية فيها، بل أقصد المعرفة التخصصية نفسها والتي تعتمد بشكل كلي وتام على جهده وبجته وفحصه المخلص للحقيقة المتحرر من الركام العالق فيها عبر القرون.

أما أن يكتفي بالركون العامي الانفعالي إلى موقف غيره من حقيقة العقلانية فهذا ما لا أخرج بأن أصفه بأنه عقلانية زائفة ومزورة حتى لو كان ذلك الغير مصيباً. فلا يمكن للمعرفة العلمية والعقلانية أن تكون منطلقة عن تقليد واتباع، لأن التقليد نفسه يحتاج إلى مسوغ ومبرر

يفترض أن يحصل عليه من معايير العقلانية نفسها ضمن شروط ومعايير صارمة.

وبناء على كل ما تقدم يظهر لك قارئ النبيه، أنه حتى إن كان الموقف الإلحادي متوافقا مع العقلانية ومعايير التفكير، إلا أن جمهور الملحدين وجملة من كبرائهم، في تبنيهم لموقفهم ليسوا مرتكزين على الدراية التخصصية المسبقة بمعايير العقلانية والاستقلالية المعرفية، بل هو خاضع لعين ما خضعت ولا زالت تخضع له عملية المعرفة العامة والجاهلية، وبالتالي لا يحق للملحد أن يدعي أن إلحاده نتاج عقلانيته بل هو نتاج لا عقلانيته حتى إن اتفق أن كان نفس الإلحاد عقلانياً.

هذا بالنسبة إلى حال الملحدين الجدد من جهة مدى ابتناء موقفهم على الدراية التخصصية بمعايير الحكم وأسس تبني الأفكار.

أما بالنسبة إلى المتدينين، فإذا رجعنا إلى الأساليب والطرق التي يستندون إليها في تبني موقفهم، فإننا نواجه تنوعا واختلافا في المعايير التي جعلت أساسا عندهم، فمنهم من جعل الإيمان والتسليم منطلقا وحيداً، دون أن يكون للإنسان أي قدرة نظرية على إثبات الوجود الإلهي وما يلحق ذلك من اعتقادات وسلوكيات. ومنهم من قبل بامتلاك الإنسان القدرة المعرفية لإقامة الأدلة النظرية على الوجود الإلهي حصراً، بينما جعل الأخذ للاعتقادات الأخرى والسلوكيات العامة والخاصة محصوراً بالتسليم لما يرد من تعاليم مستندة إلى الإله. ومنهم وسع حدود القدرة البشرية على المعرفة النظرية لتشمل جملة من أساسيات الاعتقاد وعموميات السلوك، مع جعل

الأخذ بتفاصيل كل منهما محصوراً بالتسليم بما ورد من تعاليم مستندة إلى الإله، دون أن يكون لدى الإنسان أي أهلية معرفية بالفعل أو بالقوة، لفحصها ومحاكمتها. ومنهم من أضاف إلى التعاليم الواردة بتوسط مؤسسي الأديان التعاليم الواردة بالمباشرة من خلال التجارب الباطنية الحاصلة خلال عمليات الارتباط بالإله تحت مسمى المكاشفات والفيوضات الإلهية والعلم الدني أو الحضوري، ومن هؤلاء من جعل الحاكمية العليا للأخيرة على القدرات المعرفية العادية وعلى ظاهر التعاليم والمنقولات المنسوبة إلى الإله أو مؤسسي الأديان. وتشكل هذه الاتجاهات المعرفية في اتخاذ الموقف الديني، موقف عامة المتدينين في زماننا بل على مر العصور الماضية.

وفي قبال كل هؤلاء هناك من جعل للقدرة المعرفية عند الإنسان متمثلة بالعقل بما له من قوانين ومعايير مضبوطة ومعصومة، الحاكمية الأولى والوحيدة على سائر المصادر المعرفية بما فيها النصوص المنسوبة إلى الإله ومؤسسي الأديان، وعلى الاعتقادات والسلوكيات برمتها دينية كانت أو غيرها. إلا أن هذا الاتجاه قليل الأنصار ويكاد يكون منعدم الأتباع بل إن طبيعة هذا الاتجاه تتناقض مع التبعية العمياء والسذاجة في الاعتقاد، ولذلك تجده محصوراً بفئة تخصصية قليلة متناثرة عبر التاريخ، وتجده أنه قد تعرض للمحاربة والمجابهة من سائر الاتجاهات الأخرى جميعاً، كما أنه تعرض للمحاربة من الاتجاه المعرفي التجريبي الذي يركن له الملحدون الجدد، مضافاً إلى الاتجاهات الأخرى كالمثالية والنسبوية.

إلا أن هذا الاتجاه قد تعرض من قبل مجموعة من المعاصرين لادعاء تبنيه مع إغفال حقيقة وجود قوانين ومعايير مضبوطة ومعصومة يرعاها

العقل في حاكميته، حيث اتخذوا من العقل عنواناً لمنهجهم المعرفي دون أن يكون لهم أدنى معرفة بتلك المعايير، مما جعل العقل والعقلانية تعني الاستناد إلى التأمل البدوي المتوافق مع المزاج الشخصي المتحرر من العصبية والتبعية والمنتفتح على خصوصيات الزمان والمكان. وهذا ما كان بدوره سبباً لجعل هذا الاتجاه قابلاً لأن ينسجم مع الاتباع الأعمى وحشد الأنصار.

وبالجملة إن التدين عموماً وإن كان يرجع في مبناه المعرفي إلى أحد هذه الاتجاهات، إلا أن انتشار الدين في أوساط عامة الناس يختص بما عدا الاتجاه ما قبل الأخير، لأنه من جهة محط مجابهة وتشويه من قبل كل الاتجاهات الأخرى، ولأن طبيعته تفرض على الإنسان الارتقاء من الحالة التلقائية أو الدفاعية إلى الحالة الفحصية الموضوعية وهو ما يعوز عموم البشر.

ومن هنا فحيث إن الاتجاهات المعرفية في التدين (عدا ما قبل الأخير) تتناسب بطبيعتها مع الاتباع الأعمى والتمسك بمشهورات ومقبولات الآباء والكبراء حتى لو كانوا لا يعقلون؛ فرغم أن كبراءها ومنظرها يقيمون ما يقيمون من أدلة وتبريرات لمنهجهم، إلا أن اتباعهم ليسوا يتخذون موقفهم من خلال الدراية التخصصية بها بل يسرون بسير المشهور، ويتخذون من الكبراء قدوة وملاذاً. وهذا من الوضوح والجلاء المغني عن تجشم الكلام فيه. خصوصاً وأن الدخول في التفاصيل لا يتناسب مع الاختصار الشديد الذي بنيت عليه حديثي معك أيها الأخ النبيه.

ومن هنا اختصر لأقول إن جمهور الناس من أتباع الأديان على اختلافها واختلاف مذاهبها وفرقها؛ لم يكونوا في انقساماتهم وتبعيتهم لكل اتجاه من هذه الاتجاهات متكئين على المعرفة التخصصية بمعايير المعرفة وقيمة دور العقل فيها، بل إن حالهم في التبعية سواء، حيث يتخذ كل منهم دينه بما يتوافق مع محيطه، معتبرين كبراءهم وعظماءهم مصدرا أعلى للمعرفة والسلوك. وبعبارة أخرى إن المنشأ العام والشائع لعلاقة جمهور الناس بالدين ليس قائما على أساس الفحص الموضوعي والدراية بمعايير المعرفة وضوابطها. بل هو لا يختلف في منشئه ومعايير المعرفة عن منشأ إلحاد جمهور الملحدون ومعاييرهم المعرفية في إلحادهم، ومرجع ذلك إلى أن جمهور كلا الفريقين يخضع في تبنيه لاعتقاداته وسلوكياته لسلطة المحيط وسلطة كبراء المحيط، مما يجعل عملية التبني للموقف الاعتقادي والسلوكي عملية تلقائية انفعالية، لا تمت إلى العقلانية الحقيقية بصلة.

وأما كبراء ومنظرو جماهير الأديان بفرقها ومذاهبها الجماهيرية، فإنهم يختلفون فيما بينهم في المنهجية المعرفية ومعايير الحكم والفكر إلى حد التباين الكلي رغم الاتفاق في العديد من النتائج الاعتقادية والسلوكية. إلا أن اختلافهم في المنهجية المعرفية ومعايير الحكم لا يرجع إلى كونهم جميعا متخصصين في ذلك، بل حال كثير منهم بل أغلبهم ليس أفضل من حال تابعيهم من متدبري عامة الناس، وهذا جلي وواضح في كلماتهم التي وصلت إلى حد تحريم تعلم علم المنطق، أو إلى اعتبار الاعتقاد المبني على محض التعقل والتفكير اعتقادا ظاهريا ساذجا، أو اعتبار الممارسة الفكرية العقلية ممارسة شخصية لا معيار موضوعي لها، أو اعتبارها صالحة بنحو

محدود وضيق جدا بحيث يسلبها حق الحاكمية المطلقة؛ ولذلك انقسم هؤلاء المعادون كلياً أو جزئياً للعقل ومعايير المعرفة العقلية: بين من يجعل من الارتباط الباطني بالإله وما يوجبه من إichاءات باطنية تحت مسمى المكاشفات، ملاذاً ومصدراً أعلى للاعتقاد والسلوك مع اعتبار مخالفاتهم سذجا وبسطاء، وبين من يجعل ظاهر النص المنسوب إلى الدين، مرجعاً أعلى يلزم الإيمان به والكف عن طرح التساؤلات التي هي تسويلات شيطانية، وبين من يقبل من معايير العقل المقدار الذي يسمح بتبرير أساس الدين والقيام بعملية الدفاع والتحسين لعقائده وقوانينه المتوافقة مع ظواهر النصوص المنسوبة إلى الدين. وبين من يجعل من المزاج الشخصي تحت مسمى العقل معياراً أعلى في محاكمة النصوص الدينية وتحديد تعاليمها.

ومن هنا فإن حال كبراء ومنظري الاتجاهات الدينية العامة والجماهيرية، ليس يختلف عن حال كبراء ومنظري الملحدين، في كونهم معادون لسلطة العقل المطلقة بمعايير المعصومة والمضبوطة التي يدعيها الاتجاه المنبوذ من قبلها جميعاً، وفي كونهم معاً منقادين لسلطة المشهورات الراسخة التي تشكل نواة منهجهم المعرفي.

هذا بالنسبة إلى حال الاتجاهات الجماهيرية السائدة في الأوساط الدينية من جهة حال منشأ دينها ومدى استناده إلى المعرفة التخصصية بمعايير المعرفة التخصصية.

وقد بقي أمامنا أخي القارئ أن ننظر في حال الاتجاه الثالث النسبي حيث رأى أن خطأ كلا الموقفين يكمن في اعتباره أن الإنسان بما يملكه

من أدوات معرفية قادر على الوصول إلى الحقيقة، واكتساب المعرفة اليقينية، فكان ذلك منشأ لاعتبار كل واحد منهم لأفكاره حقاً مطلقاً واعتبار أفكار الآخر خطأ وضلالاً، ولذلك سعى لإقصائه علمياً واجتماعياً، رغبة في جعل ما يتبناه هو السائد والحاكم في الحياة البشرية المعرفية والسلوكية.

ومن هنا فقد ارتأى هذا الاتجاه أن ادعاء المعرفة اليقينية والمطلقة والتبجح بامتلاك معيار الصواب والخطأ وأهلية تصنيف الناس إلى محق ومبطل وصالح وطالح هو الأساس الذي بنيت عليه هذه الانقسامات وغيرها في المجتمع البشري؛ والحال أن العقلانية تقتضي أن يعترف الإنسان بقصوره المعرفي، وعجزه عن امتلاك الحقيقة المطلقة، والتوقف عن الجزم وادعاء اليقين. فالحقيقة بعيدة الغور، متعددة الوجوه، وكل إنسان ينال وجهاً من وجوهها وجانباً من جوانبها؛ ولذلك فبدلاً من أن يدعي الإنسان الوصول إلى الحقيقة المطلقة؛ عليه أن يبقى دائم السعي نحوها متقبلاً لاختلاف الآخرين معه، ومحترماً لآرائهم ومتعايشاً مع التباينات والاختلافات التي تفرضها حدود القدرة البشرية وعمق وغموض الحقيقة.

وقد سعى هذا الاتجاه إلى تأسيس نظريته حول حقيقة العقلانية ومن ثم تصديرها إلى العالم أجمع تحت شعار الحق بالحرية المطلقة للكائن الفرد في الاعتقاد والسلوك، تحت سلطة القانون الذي يرفع تطبيق هذا الحق ومنع طغيان البشر على بعضهم البعض.

ومن هنا شنع هذا الاتجاه على حد سواء على الاتجاهات الدينية السائدة والشائعة، وعلى الاتجاه الإلحادي بنسخته الجديدة والذي هو امتداد طبيعي

للمنهجية المعرفية القائمة على أساس أصالة التجربة الحسية تحت مسمى العقلانية العلمية.

وإذا كان المؤسسون لهذا الاتجاه قد انطلقوا من خلفية رفع شعار التخصص في معايير المعرفة، فإن تأثيرهم على أتباعهم، واتباع الناس لهم لم يكن منطلقاً من صيرورة المتبعين شركاء معهم في التخصص المدعى، بل كان اتباعاً محكوماً بالمؤثرات عينها التي حدث بأتباع الاتجاه الديني العام والاتجاه الإلحادي الجديد إلى تبني كل منهم لموقفه. وهذه المؤثرات التي تجعل من الموقف المتخذ موقفاً تلقائياً انفعالياً قد تأسست على الأخذ بالمقبولات التي يلقيها من يرفعون شعار التخصص ويستحوذون على قلوب الناس، لتصير أقوالهم وتعاليمهم بعد ذلك وبمرور الوقت، مشهورات راسخة تنشأ الأجيال على الاعتقاد والتسليم بها إلى حد الحكم بشناعة ما يخالفها وغرور وتبجح من يعرض عنها.

وكنتيجة طبيعية لاعتقاد يبني على أساس تلقائي انفعالي، فقد صار الأتباع والمؤيدون من عوام الناس تياراً ثالثاً في الحياة الاجتماعية بمظاهرها المعرفية والسلوكية، وبالتالي تكونت جبهة مضادة في مواجهة الاتجاهين الآخرين، وازداد الصراع والانقسام في المجتمع البشري دون أن يقود ذلك إلى الحل خطوة واحدة.

فطالما أن الناس يؤخذون في تصديقهم وتكذيبهم بالسلطة النفسية للكبراء والمنظرين، فإن انعكاس اعتقاداتهم واختياراتهم على الواقع المعرفي والسلوكي سيكون مكسواً بلباس الاتباع الأعمى والتقليد المتناسب مع

الحالات الشعورية والانفعالية، وبالتالي تكريس الانقسام والعصية، وتفاقم المشكلة البشرية.

إن كل الاختلافات الجوهرية في العقائد والمسالك، لم تكن لتشفع في تحقيق الاختلاف في المنهجية المعرفية التي يتكل عليها عموم الناس في اتخاذهم لموقفهم سواء كانوا ملحدين أو متدينين بالمعنى السائد أو نسبيين. وبالتالي فحال الكل واحد من حيث الاتكال على التقليد الأعمى والاتباع الانفعالي.

فأي فرق هذا بين مجتمع نشأ أفرادُه على عقيدة دينية ما، يملئها المحيط وكبراء المحيط الذي ترعرعوا فيه، وبين مجتمع نشأ على عقيدة إلحادية، يملئها محيطه وكبراء محيطه، وبين مجتمع بني على عقيدة نسبية نشأت عن عين ما نشأت عنه كلا العقيدتين السابقتين. إن الحالات التلقائية في التصديق والتكذيب، والمشاعر والعواطف والثقة المطلقة التي يكنها أفراد كل واحد من أفراد هذه المجتمعات اتجاه مشهوراتهم وكبرائهم، لا تختلف من حيث القيمة المعرفية مهما كان مضمون الأفكار التي تلبست بها؛ وبالتالي لا تختلف من حيث عدم صلاحيتها للإثبات والابطال، وعدم أهليتها لأن تكون طريقاً لتبني ورفض الأفكار. والنتيجة أنه لا يختلف حال الكل: ملحدين ومتدينين بالمعنى السائد ونسبيين؛ من كونهم مجانبين لمقتضى القاعدة الأولى من قواعد العقلانية وهي أن يكون ما يتكل عليه الإنسان في تبنيه لموقفه المعرفي أو الاعتقادي أو السلوكي صالحاً لتمييز الصواب من الخطأ. ومع فقد مثل هكذا معيار فلن يكون بإمكان أحد من هذه الاتجاهات الثلاث حتى النسبي أن يدعي صواب موقفه، وبالتالي لن

يكون بمقدور النسبوي ادعاء الفقد المطلق لمعيار التمييز بين الصواب والخطأ، لأنه بنى موقفه على أساس التخطئة للموقف الذي يدعي الحقيقة المطلقة وامتلاك معيار الصواب والخطأ.

بل دعني أخي القارئ أمعن في تفصيل الكلام أكثر فأقول: أي فرق بين يهودي يثق بمخامات دينه ويطمئن لهم لما يراه من سلوكهم وما يسمعه من مواعظهم ونصحهم، ولما يكنه من تعاطف وتآلف نحوهم، وبين مسيحي يثق ويطمئن بقساوسة ورهبان دينه ويجلهم ويركن إليهم لما يراه من إخلاصهم ورفقهم به ونصحهم له، وبين مسلم يثق ويطمئن لمشايخ دينه وأئمتهم ويركن إليهم لما يراه منهم من إخلاص ورفق في نصحه وحرص على سعادته، وبين كونفوشيوسي أو بوذي أو هندوسي أو جايني أو أو... وبين ملحد يثق ويطمئن لريتشارد دوكينز أو سام هريس أو برتراند رسل أو فيزيائي هنا أو بيولوجي هناك أو غير ذلك من أنواع المتخصصين في حقل ما من الحقل العلمية؛ لما يراه من رفق في كلامهم وإخلاص في نصحهم وحرص على خلاصه. أي فرق ذاك؟! والحال أن هذا الواثق المطمئن هو نفسه فاقده لمعرفة معيار الوثوق، ولمعرفة ملابسات المواقف التي يتخذها هؤلاء الموجهون، وحقيقة دوافعهم، ومقدار ما يمتلكونه من تخصص يسمح لهم بأن يكونوا مصيبين في توجيهاتهم وإرشاداتهم. وأي فرق بين أحد هؤلاء وبين من استقل برأيه ولجأ إلى أفكاره الخاصة التي يراها ويشعر نحوها بالاطمئنان والثقة، اتكالا على ما يعتريه من رضا عن نفسه واكتفاء بذاته، دون أن يكون قد سبق له أن خاض ميدان البحث عن معيار الحكم وأسس تكوين الرؤى والأفكار؟

بالنسبة لي أخي القارئ، لا أجد هناك أي فرق، وإن كانت الآراء والأفكار متباينة متضاربة، فكلهم متبعون تحت مظلة الوثوق التلقائي والاطمئنان الانفعالي سواء كان وثوقهم واطمئنانهم موجها نحو كبرائهم وعظمائهم، أو نحو أنفسهم وذواتهم. فما لم يكن المرء مالكا لمعيار التعقل والحكم، وما لم يكن امتلاكه له مؤسسا على قاعدة تعلن صدقها وصوابها بنفسها وبذاتها، فإن كل أشكال الوثوق والاطمئنان لا تساوي شيئا في ميزان العقلانية والمعرفة الإنسانية، حتى لو كانت مغلفة بكل أنواع الألقاب والأوصاف الآسرة للمشاعر والانفعالات.

فهل ترى أيها القارئ فرقا بين طفل نشأ في بيئة متدينة بدين ما، وبين طفل آخر نشأ في بيئة ملحدة، وبين ثالث نشأ في بيئة نسبوية، هل ترى في أي منهم من حيث كيفية اكتسابه لأفكاره واعتقاداته وسلوكياته ومواقفه فرقا عن الآخرين؟ أليس النمو البدني لكل منهم يلزم نموه المعرفي والنزوعي بحسب خصوصيات من يعتني به والمحيط الذي ينشأ فيه؟ أليست التبعية التامة إلى الآخرين في تلبية الحاجات الحياتية وتعلم اللغات واكتساب العادات واقتناء الأفكار والاعتقادات خلال مراحل النمو الأولى، أمرا مشتركا بين البشر بما هم بشر، وتفرضه الطبيعة البشرية المتدرجة في مراحل النمو والارتقاء في القابليات والقدرات؟

وبالتالي هل هناك من فرق بين مراهق متدين وآخر ملحد وثالث نسبوي، في كونه آخذا لموقفه الفكري والسلوكي من محيطه وكبرائه الذين يعظمهم؟ هل هناك من فارق بين أي منهم في منشأ قبوله وتلقيه لما يسمعه من عظمائه وكبرائه؟ بل هل هناك فارق بين أي منهم في منشأ تعظيمه وثقته

بكبرائه؟ وأخيرا هل تجد أيها القارئ فرقا بين أي منهم في منشأ مشهوراته ومسلماته الراسخة؟!

ثم إن أي مراهق من هؤلاء، وإذا ما استمر في نموه بنفس الطريقة، دون أن تتعرض مشهوراته ومقبولاته وعاداته وتقاليده للاهتزاز والتصدع، وبلغ مرحلة النضج والاستقلالية في تأمين حاجاته الحياتية، فهل تراه يستقل في نموه الفكري والسلوكي أيضاً؟ أليس الاستقلال في تأمين الحاجات الحياتية، يرجع إلى التغير التكويني بامتلاك القدرات البدنية والنفسية التي تخوله ذلك، بل تصير حاجته للاستقلال حالة طبيعية تلقائية بعد أن كانت حاجته وتبعيته التامة لغيره واتكاله التام عليه هو الحالة الطبيعية التلقائية أيام الطفولة وبدايات مراحل النمو؟ فهل الاستقلال عن المحيط الفكري والسلوكي بما فيه من مشهورات وعادات، وعن التبعية للكبراء والعظماء بما يعطونه من مقبولات وتوجيهات، يصير هو الآخر حالة طبيعية تلقائية؟

لم نكن، فيما أظن، لنختلف فيما بيننا قارئ العزيز، في أن الحاجة إلى الاستقلال المعرفي والسلوكي هي حاجة طبيعية، إلا أن تفعيلها وتليبيتها بالفعل عند الإنسان بحيث يقوم بوضع كل مشهوراته وعاداته ومقبولاته وكبرائه وعظمائه في ميزان الفحص الجديد من أول الأمر؛ ليقوم بممارسة جهده الخاص للتمييز بينها والفرز بين سليمها وسقيمها، ليس هو الحالة الطبيعية التي يجري عليها البشر بتلقائية مقارنة بحالهم في تأمين الحاجات الحياتية؛ والسبب في ذلك كما سبق ولاحظنا معا، بسيط، وهو أن الارتباط بتلك المشهورات والمقبولات والعادات وبالمحيط وكبراء المحيط، ليس

مجرد ارتباط معرفي أو إرادي، بل هو أيضاً وبدرجة أكبر وأشد، ارتباط عاطفي انفعالي يجعل منها محاطة بهالة من التبجيل والتعظيم الموجبة للانقياد والخضوع التلقائيين والتفاعل الإيجابي السلس والملمذ، بحيث يشعر بالألم والأذى والصعوبة والمشقة بمجرد مواجهة مقابلاتها.

ومن هنا لن تجد أي صعوبة أيها القارئ، لتدرك معي أن الحالة التلقائية عند قسم كبير من البشر، ستكون لصالح بقاء واستمرار ذلك الارتباط التلقائي بالمشهورات وبالمحيط الذي تنشأ فيه، وبالمقبولات والكبراء والعظماء الذين يوجهونهم ويرشدونهم؛ إذ إن ارتباطه بكل ذلك يشكل حالة انتمائية مطمئنة ملذذة. والنتيجة، فما الفرق عند هذا الصنف من البشر، في كيفية التعامل مع الاعتقاد وكيفية تبنيه والتمسك به وكيفية الدفاع عنه ومهاجمة مناهضيه، بين بوذي أو هندوسي أو ملحد أو يهودي أو مسلم أو مسيحي أو نسبوي مشكك أو حتى قل: أو ليبرالي أو عدي أو شيوعي أو فاشي أو، أو... واللائحة تطول، طالما أنه اعتقاد ناشئ نتيجة التحام الإنسان مع المحيط الخاص بانتمائه والموجب لاعتناقه التلقائي لمشهورات ومسلمات، وتربطه بها وبعظمائه وكبرائه كل مشاعر الحب والإجلال والأنس والخضوع والثقة والاطمئنان المترسخ تحت ركام التكرار والمديح والتفضيل، سواء كانوا تحت مسمى الأباطرة أو الملوك أو الأمراء أو المعلمين أو الأئمة أو الفقهاء أو المحدثين أو الصحابة أو الرهبان أو القساوسة أو المشايخ أو الفيزيائيين أو البيولوجيين أو الرياضيين أو الفلاسفة أو المفكرين أو المحققين أو.... ما شئت فعبّر. أليس نحو حصوله ومنشأ ديمومته واحداً مهما كان مضمونه.

وبالتالي كيف يمكن حينئذ لإنسان من هذا الصنف، أن ينصرف بتلقائية نحو الاستقلال المعرفي والسلوكي، سواء كان متديناً أو ملحدًا أو نسبيًا؟ وكيف يمكن أن يترك إقباله على كبرائه واستقاءه منهم وتبريز كل ما يصدر عنهم، والنفور من مخالفهم معارضتهم والقيام بكل ما يلزمه لحفظ علو شأنهم؟ وهل تظن أنه سينظر إلى نفسه كأعنى ساذج يجتر ويكرر ما عبأه الآخرون في رأسه، أم تظن أنه سينظر إلى نفسه كأحمق أو جاهل أو مغرور أو متنعت؟ بل إن إباطه الطبيعي التلقائي عن أن يكون هذا حاله يدفع به إلى الاستماتة في تحصين نفسه بتحسين انتماءه إلى مشهوراته وكبرائه، ما لم يتعرض إلى ما يكسر ذلك الالتحام العاطفي والشعوري بهما ويفككه، ويبدله بالنقمة والنفور عنهما، أو يدفعه إلى التنازل عن غروره وثقته المفرطة بنفسه نحو الاعتراف بحاجته إلى تعلم ميزان الفكر ومعيار الحكم والاختيار.

ولأجل كل ذلك، وإذا ما عاينت حال البشر المنقادين لسلطة المشهورات والمقبولات التي تشكل هوية محيطهم مهما كان نوع هذا المحيط، دينياً أو غير ديني، ومهما كان نوع الدين الذي ينتمون إليه؛ فإذا بك ترى على حد سواء أن فيهم المخلص الصادق في اتباعه وانقياده، وأن فيهم المستهتر المتهاون المنشغل بذاته وشؤونه الخاصة، وأن فيهم المستغل المخادع المتسلق على رقاب الناس، أن فيهم المستضعف البائس وفيهم المتعصب المتعنّت وفيهم المتسامح المسالم. والنتيجة أنه مهما تنوعت واختلفت وتباينت مضامين الأفكار والسلوكيات التي تشكل هوية الانتماء، فإنك ترى كيف أن أصناف الناس تتوزع فيها على نحو واحد.

والأمر عينه بالنسبة إلى أصناف أخرى من الناس، أعني أولئك الذين يقفون في مواجهة محيطهم وكبرائه بمشهوراته ومقبولاته، حيث تحفزهم خصائصهم الذهنية والنفسية النزوعية أو ظروفهم الحياتية بنحو انفعالي تلقائي على التشكيك والرفض والتمرد، وتحملهم حدة المواجهة على محاولة التغيير أو الانفكاك والقطيعة، دون أن يكونوا في تشكيكهم أو رفضهم أو تمردهم منطلقين عن وعي بمبادئ ومبررات انتخاب الأفكار ومعايير الحكم، وأسس التصديق والتكذيب، بل يكون ما يحملهم على مواقفهم راجعا إما إلى طبيعتهم الذهنية المشككة أو السطحية أو إلى طبيعتهم النزوعية المتمردة أو النازعة نحو رغبات محظورة أو عن أفعال مفروضة، وإما إلى معاناتهم التي يتعرضون لها خلال نشوئهم في ذلك المحيط بحيث توجب زعزعة ارتباطهم العاطفي ووثوقهم النفسي به وانقلابه إلى نفور وبغض وريبة.

وحده، أخي القارئ، ومن بين كل هذه الأصناف والأنماط من البشر، يقف ذلك الصنف الذي يكاد يكون نادراً، ليجعل كل خلفياته المعرفية والانفعالية وراء ظهره، وينطلق، ليس فقط بصدق نية، وليس فقط نحو أعمال فكره، بل عن معرفة ووعي بميزان الفكر ومعيار تبني الأفكار ورفضها، فيضع نفسه على قدم المساواة مع كل المذاهب والفرق ومع انفعالاته وميوله الشخصية، ويمسك بمصباح المعرفة وينطلق فاحصاً ومنقبا فيبني اعتناقه أو رفضه لأي فكرة، على أساس ما تقود إليه معايير الحكم والاختيار بعد أن عثر عليها وعرفها عن قرب، وألف تطبيقها،

فيسير بسير الدليل ويتوقف حيث يعوزه، ويتحرى دائما أن يكون سلوكه ضامنا لتكامله ورفيقه.

ها نحن أيها النبیه، وبعد كل ما سبق لنا الكلام فيه، أرانا ندرك معا ببساطة أنه مهما كان مضمون المشهورات والمقبولات التي نملكها، ومهما كان نوع المحيط الذي نشأنا فيه واكتسبنا عقائدنا خلال التحامنا معه، وارتبطنا بملهمينا وعظمائنا خلاله، فإن المحركات التلقائية في نفوسنا البشرية نحو تبنيها والركون إليها والأخذ بها، تبقى مشتركة بيننا.

وأمام هذا الواقع البشري، لن تجد أمامك أخي القارئ، إلا أن تأخذ بنفسك بزمام المبادرة لتقوم بالبحث عن هذا المعيار. فمهما كان نوع المحيط الذي تربيت ونشأت به، ومهما كان لديك من أشخاص تجلهم وتثق بهم، فعليك أن تضع كل ذلك على مسرح الفحص ثم تنكفي بكلك لتبحث عن المجهر المعرفي، والمعيار الفكري، لتحدد حقيقة العقلانية فلا تنخدع بصورها الزائفة، وشعاراتها البراقة.

أخي القارئ، لن يجديك وثوقك بمن تحب وتعظم، ولن يغنيك ركونك إلى بيتتك ومحيطك، وإنما يجديك ويغنيك، أن تكون على مسافة واحدة من كل من سبقك في ميدان المعرفة، فتقصد بصدق أن تعرف كيف تعقل، وكيف تحكم، وعلى أي أساس تعتقد ومن أي منطلق تتبنى وترفض الأفكار، قبل أن تنجرف نحو القول أنا أرى وأنا أعتقد. أما أن تكتفي بالبقاء التلقائي على ما ورثته، أو أن تنتقل من تبعية إلى أخرى ومن كبراء إلى آخرين تحت مسميات خادعة وشعارات براقة، أو أن تتمرد على الكل

وتستقل برأيك دون أن يسبق منك السعي نحو امتلاك معيار تكوين الآراء والأفكار، فلعمري لن يكون ذلك إلا تحطيماً لعقلك وخداعاً لنفسك وإن كنت تشعر بالرضا عن نفسك، فالمشاعر ليست معياراً وإنما المعيار في ميزان الأفكار التي ينشأ عنها الشعور، فقم وتهيأ لسبر غور المعرفة، وانفض عنك غبار الأيام السالفة، وتحلى بالصبر، وامضي بعزم راسخ لتكتشف كيف تعقل وكيف تحكم.

الفصل الثالث

نحو انطلاقة جديدة

الفصل الثالث: نحو انطلاقة جديدة

أخشى أخي القارئ أن تكون دعوتي لك نحو الشروع في انطلاقة جديدة، قد فهمت منك على نحو خاطئ لا أقصده. أخشى أن تكون فهمت أنني أدعوك إلى التخلي عما أنت عليه من اعتقاد وسلوك، أو أن تتخلي عن بيتك ومحيطك، بل أخشى أن يملك الحماس على إعلان انفصالك وتركك لانتماذك، وأخشى أيضا أن يؤدي كلامي في الفصل السابق إلى أن تنظر بازدراء نحو جماهير الناس المنهمكة في تبعيتها وانقيادها التلقائي. والأهم من ذلك، أخشى أن يملك سرورك بطريق البحث الصادق والموضوعي على أن تنظر لنفسك نظرة اعتزاز وتقدير فتقع في فخ الغرور، وتحيط بك ثقتك المفرطة بنفسك لتكون حجابا أمام بصيرة عقلك.

بل لقد سبق مني أن كررت لك مرارا، أنني لست في مقام الحكم ببطلان أي من هذه الاتجاهات والفرق، ولست في مقام تأييد الدين أو الإلحاد أو النسبوية، كما أنني لست في مقام رفض أي منها؛ وإنما مقصدي كما عرفت مكررا هو أن تجعل اعتقادك وسلوكك مؤسسا على أرضية المعرفة بمعايير التفكير وتبني الأفكار وتكوين الرؤى؛ فتخرج من سلطان الحالة الانفعالية، والتلقائية، إلى ميدان التروي والتدبر والموازنة بعد أن تتعلم كيف تتروي وتتدبر وتوازن روية وتدبرا وموازنة صحيحة وسليمة.

وبينما أنت في خضم البحث والتنقيب عليك أن تأخذ سبيل الاحتياط فتحجز نفسك عن أن تتورط في ترك ما علَّه يكون صحيحا وسبيلا لسعادتك ونجاتك، ريثما يتبين لك الحق، وتصل سفينة بحثك إلى شاطئ المعرفة الصحيحة فترسو على أرض الاعتقاد السليم والاختيار القويم.

أعرف أن الأمر ليس بالسهل اليسير، وربما تقول لنفسك، أنى لي أن أنطلق هذه الانطلاقة الجديدة في ظل كل الشواغل والمتطلبات التي تفرضها الحياة البشرية المعاصرة، أنى لي أن أتفرغ للبحث والتنقيب وأنا محتاج لتأمين لقمة عيشي ومكان سكني وكل اللوازم الضرورية التي ترهق كاهلي وتقض مضجعي.

ولكنك تعلم أيها العزيز أن أهمية الأمر تشفع لكل المشقة التي يتطلَّبها، وأنتك إذا أردت أن ترتب انطلاقتك الجديدة في سلم الأولويات فلن يكون موقعها أدون وأقل من رتبة تأمين كرامة عيشك بل يزيد عليها بمراتب، وإن كان تأمين كرامة العيش يتقدم تكويننا بحسب مراحل السير، على الترقى المعرفي والسلوكي؛ فلا تسمحن لصعوبة الطريق أن تثبطك عن المضي قدما نحو امتلاك معايير التفكير والاختيار الصحيحين، بل ضع أمام بصيرتك عظمة وأهمية ذلك، واجعل لرقيك المعرفي والسلوكي حصّة من وقتك ولو كانت ضئيلة، توجد لها لتفرغ فيها للتعلم والتدرب بانقطاع تام.

والآن لو كنت مكانك لسألت نفسي عين السؤال الذي يدور في خلدك، وهو: كيف أنطلق؟ ومن أين أبدأ؟ فإذا كان عليّ أن أحترس من التقليد الأعمى وبنفس الوقت عليّ أن أحترس من الاستقلال الأعمى، إذًا، فما

الحل؟! وكأنني واقع في فخ لغز لا حل له؛ إذ إن الأساس الذي يفترض البدء منه هو معايير التفكير والحكم، ولكن، كيف أعثر على هذا الأساس الذي هو نفسه محل اختلاف؟ فالرجوع لغيري تقليد والاستقلال برأيي لا مبرر له، فماذا أفعل؟

ولكن مهلاً أيها النبيه، ألم تسأل نفسك أنه إن كان كل حكم ورأي لا بد أن يكون مستمداً من التفكير الصحيح، فكيف يمكن أن يوجد أصلاً تفكير صحيح؟ إذ إن التفكير الصحيح ليس إلا ترتيب المعلومات الصحيحة ترتيباً على نحو صحيح لينتج عنه نتيجة صحيحة؛ فإذا كان التفكير الصحيح يعتمد على امتلاك معلومات صحيحة وإذا كانت المعلومات الصحيحة عبارة عن آراء وأحكام، وإذا كانت الآراء والأحكام تكتسب صحتها من التفكير الصحيح؛ فإذا سيكون التفكير صحيحاً فقط إذا كان عندي مسبقاً معلومات صحيحة، وبنفس الوقت لن يكون عندي معلومات صحيحة إلا إذا كنت مسبقاً قد استنتجتها من تفكير صحيح، وهذا أمر مستحيل أن يتحقق، لأنه لا يختلف شيئاً عن قولي لك أني لن أتكلم إلا إذا تكلمت أنت، وأنت تقول لي أنك لن تتكلم إلا إذا تكلمت أنا، وبالتالي لن يتكلم أحد منا على الإطلاق طالما كنا ملتزمين بذلك.

ونفس الأمر يمكنك أن تطرحه على نفسك إذا كنت تريد الاعتماد على قول غيرك طالما أنك تريد أن يكون اعتمادك عليه سليماً وفي محله، إذ إن اعتمادك على قوله يحتاج إلى أن تكون قد أحرزت سابقاً أنه لا يقول إلا الصحيح، ولكن كيف تحرز ذلك؟ هل بالاعتماد على قوله أيضاً والحال

أن الاعتماد عليه يحتاج إلى مبرر فكيف تجعل نفس قوله مبرراً لنفسه. وهذا أيضاً ما يحصل إذا أردت أن تستقل برأيك، وتريد أن يكون رأيك صحيحاً إذ كيف تحصل على مبرر الاعتماد على رأي نفسك الذي استقللت به، والحال أن استقلالك يحتاج هو نفسه إلى ما يبرر صحته، فهل تعتمد على رأي نفسك استناداً إلى رأي نفسك.

حسناً، طالما أن الحال هو ذلك، فما العمل؟! وأين المخرج؟! ولكن مهلاً، لا تقلق فأنت قد عثرت عليه فعلاً ومارسته في كلامك السابق دون أن تدري، ولكني لن أشير إليه أو أدلك عليه الآن! بل سأمضي أنا وإياك معا لنرى ماذا سيجيب كل واحد من المتنازعين؛ فإن ذلك كفيلاً بأن ينبهك إلى الحقيقة فتراها أمام عينيك وترى كيف أنك تعرفها ولكن لم تعطيها حقها من الالتفات.

والآن سواء كنت أخي القارئ ملحداً أو متديناً عامياً أو نسبياً، فحبذا لو تخرج معي لفترة وجيزة إلى ساح الانطلاقة الجديدة، وتخيّل نفسك بلا هوية فكرية وسلوكية محددة؛ لتسأل نفسك كيف أنطلق ومن أين أبدأ؟ ثم تتخيّل نفسك وأنت أمام ملحد تارة ومتدين تارة أخرى ونسبوي تارة ثالثة ثم ترى ما الذي سيجيبك به كل منهم، فتتأمل في جوابه وتعاينه عن كثب.

ولنبداً مع الملحد الذي قمت بطرح السؤال عليه قائلاً: أخبرني أيها الأخ الملحد من أين عليّ أن أنطلق وكيف أبدأ؟

ويجيبك الملحد بكل ثقة وصدق نية: عليك أن تبدأ من المعرفة الحسية التجريبية فما تعطيك إياه هو الصادق، وما يخالفها هو الكاذب، وكل

ما لا يمكنك فحصه من خلالها فعليك أن تضعه جانبا فلا تشغل بالك به. - ثم يتابع الملحد قائلاً - ولكن بما أنك لست متخصصا في كل العلوم التي تبني على المعرفة الحسية التجريبية فعليك أن تلجأ إلى العلماء المتخصصين؛ فيزيائيين وبيولوجيين وكيميائيين ونفسيين واجتماعيين... فتأخذ عنهم النتائج العلمية التي وصلوا إليها لتشكل منها منظومتك الفكرية والسلوكية.

وعند ذلك ستقف هنيهة، ومن ثم تسأله مستفهماً، كيف عرفت أن المعرفة الحسية التجريبية تعطيك الصدق والصواب؟ بل، وقبل أن يحاول أن يجيبك على سؤالك، تتابع بطرح سؤالك الآخر قائلاً، كيف عرفت أن حدود المعرفة الصادقة محدودة بحدود الحس والتجربة الحسية، فماذا عن الرياضيات والهندسة، فهل نحن نستقي معرفتهما من الحس والتجربة؟

ولكن مهلاً، ماذا عن دعوته لك لاتباع العلماء المتخصصين؟ فهل هم يقومون فقط بالتجارب ويخبروننا بها بكل صدق وأمانة، أم أنهم ومضافا إلى التجارب يقومون بصياغة النظريات والتفسيرات لتلك الظواهر التجريبية والمكتشفات الحسية؟ وبالتالي، ما الذي يجعل عملية التفسير والتنظير التي يقومون بها، موضع ثقة عندنا؛ طالما أن هناك عوامل كثيرة، منها نفسية ومنها فكرية، تتدخل في نفوس البشر لتجعل تفسيراتهم ونظرياتهم متوافقة معها.

ومن هنا أراك تتوجه إلى الملحد قائلاً: أيها الأخ المخلص في نصحي، ما هو الأساس الذي يجعل من المعرفة الحسية صادقة رغم أننا نعرف كلانا أن

الإحساس قد يخطئ وقد يصيب؟ فإذا لم نكن نملك أساسا مستقلا عن عملية الإحساس، نستند إليه في التمييز بين الإحساسات واستنتاج الأحكام فكيف نركن إلى الحس على نحو موثوق وبات؟ بل ما هي المعرفة التجريبية، هل هي مجرد تجميع كمي للإحساسات التي نمارسها، ثم نصيغها صياغة عامة نعتبرها قانونا، أم أن التجربة عبارة عن ملاحظة للأحوال الحسية بنحو نتبع فيه كل ما ليس له دخل في الأثر المحسوس وذلك بغرض الوصول إلى منشئه الحقيقي؟ وإذا كانت مجرد تجميع كمي فما الذي يضمن صدق الإحساسات، وكيف نستند فقط إلى حال مجموعة منها لصياغة قانون عام طالما أن منشأ التعميم هو التجميع الكمي لبعض إحساساتنا؟ وإذا كانت التجربة عبارة عن الملاحظة لأحوال المحسوس واستبعاد لما ليس له دخل وصولا إلى ما هو المنشأ الحقيقي، فهل يا ترى هذا مجرد اعتماد على الإحساس أم أننا في ذلك نقوم بتطبيق أسس متقدمة على الممارسة الحسية؟ فما هي هذه الأسس؟ وهل هي حسية لنقع في دائرة مفرغة، أم هي غير حسية؟ وإن كانت كذلك، فما هي ومن أين؟

ثم وقبل أن تنهي كلامك تاركا الفرصة للملحد متطلعا نحو أن يجيب ويعينك في معرفة الجواب، تستمخ منه العذر في أن تضيف أنك تعرف أن الاعتماد على المتخصصين أمر لا محيص عنه، فمن ذا الذي سيكون محيطا بالمعرفة بكل العلوم، ولكن مع ذلك، أليس يفترض أن يكون لدينا أساس من خلاله نستطيع أن نميز المتخصص من غيره، بل أن نميز الأمين من غيره، بل أن نميز ما هو ضمن دائرة الاختصاص عما هو خارج عنها؟

وهنا سيقول الملحد لك، تراث أيها الباحث الصاق وأنظر حولك، ألا ترى كل ذلك التطور التقني والاتساع المعرفي، هل تريد شاهداً على صحة المنهج التجريبي وعلى امتلاك المتخصصين للأهلية والأمانة أصدق من النتائج العملية التي تراها أمام عينك ليل نهار وتقوم بالاستفادة منها في كل نواحي الحياة. ثم يتابع قائلاً، إن البشرية أخي الباحث بصدق وإخلاص، لم تعرف هذا الازدهار والرفق إلا بعد أن اتخذت من المنهج التجريبي مسلكاً في المعرفة وخلت عنها الركون إلى مجرد التأمل العقلي أو الاعتماد على الكتب الدينية.

ولكن أحسب أنك ستستوقف الملحد لحظة لتقول إنك لم تنكر أو تشكك في صحة المنهج التجريبي، وإنما تساءلت فقط عن منشأ صحته، وعن كونه هو الأساس والمنطلق الحقيقي الأولي في عملية المعرفة. ثم تتوجه إليه قائلاً: أخي الملحد، أنا أسأل عن وجه انحصار طريق المعرفة بالحس والتجربة الحسية، إذ إن نجاح الحس والتجربة في الإيصال إلى معارف صادقة لا يعني بأي وجه من الوجوه أنه لا يوجد طريق آخر لمعرفة أمور أخرى لا تنال بالحس والتجربة، وكيف يمكن الاستدلال من صحة طريق ما للوصول إلى المعرفة الصادقة، على بطلان وجود طريق آخر ينضم إلى الطريق الأول. بل أنا أسأل أيضاً عن وجه جعل الحس والتجربة الحسية هي المنطلق الأول والوحيد والحال أننا نملك علوماً كالرياضيات والهندسة لا شبهة في أنها ليست تجريبية، كما أن كل العلوم التجريبية قائمة على أساس التسليم المسبق بمجموعة من الأسس والمبادئ مثل أن هناك أشياء لها خصائص تشكل ذاتها وهويتها، وبعض هذه الأشياء جواهر وبعضها

أعراض، وأن لها جميعاً صفات زائدة على ذاتها بعضها بالذات لأجل خصائصها وبعضها بالعرض لأجل اتفاق انضمام ما هو زائد على ذاتها، وأن ما بالذات يدوم بالضرورة بدوام الذات وأن ما بالعرض يدور بالضرورة مدار فعلية الغير الذي استند إليه. بل حتى أخذ المعرفة عبر عملية الإحساس نجدها قائمة على أساس التسليم المسبق بسببية العلاقة بين أدوات الإحساس التي نملكها والأشياء التي ترتبط بها هذه الأدوات؛ ولولا ذلك لما كان للإحساس أي دلالة على المعرفة بالأشياء الخارجية المحسوسة لنا. كما أن المعرفة العلمية قائمة في جوهرها على أساس البحث عن المناشئ الحقيقية للأثار والتي تكون بحسب خصوصيات ذواتها لها تلك الآثار، عبر الاستبعاد لكل ما ليس بحسب خصوصية ذاته ذا دخل في ذلك الأثر؛ فهذا كله وغيره مما نعاينه خلال ممارستنا العادية في الحياة وخلال تعلمنا المدرسي في كل المسائل البيولوجية والكيميائية والجيولوجية والفيزيائية وإن لم يصرح به بشكل مباشر؛ وبالتالي فإن لكل هذه العلوم أساساً مسلماً به بتلقائية برتبة سابقة على استعمال الحس والتجربة إلى درجة أننا لا نرى أي داعٍ للتصريح به والالتفات إليه بشكل مباشر. بل لولاه لما كان من معنى لاستعمالهما واتخاذهما منطلقاً. بل واسمح لي أن أضيف أمراً قبل أن تجيبني، وهو أن نفس عملية الانتقال من معلومات إلى أخرى واستنتاج النتائج من المقدمات، ما كان بإمكانها أن تكون لولا أننا برتبة سابقة نسلم بتلقائية مباشرة بسببية المقدمة للنتيجة، وأن إدراكنا للمقدمات علة لإدراكنا للنتيجة وأن هذه العملية بين الإدراكين متوقفة على سبق التسليم بأن علاقة العلية والسببية هي علاقة واقعية مفروغة الصحة لولاها لما أمكن وجود

أي علم سواء كان تجريبياً أو غير تجريبي؛ والنتيجة أننا إنما نسلك السبيل الحسي والتجريبي في المعرفة استناداً إلى مجموعة من المعارف والأحكام السابقة التي لا يمكن أن تكون مستمدة من الحس والتجربة وإلا كنا دائرين في حلقة مفرغة، وبالتالي ما لم تكن هذه الأسس صحيحة بنفسها بشكل مستقل عن الحس والتجربة؛ فإن الكلام عن صحة علم من العلوم سيكون بلا معنى.

وعند هذه النقطة من هذا الحوار الافتراضي أتخيل أنك تقف قائلاً: دعني أيها الأخ الملحد أن أسألك سؤالاً الأخير فأقول: إن كان للحس والتجربة أساس غير حسي وغير تجريبي، هو الذي جعل من الحس والتجربة مصدراً معرفياً صحيحاً، فعلى أي أساس نمنع أن تكون هذه الأسس نفسها تقود إلى معرفة غير حسية وغير تجريبية والحال أن الرياضيات والهندسة أكبر شاهد على تحقق ذلك، وبالتالي ما الذي يمنع أن يكون هناك علم آخر يتأسس استناداً لها كما يدعي من يقول بأن هناك علماً يسمى بالميتافيزيقا به تثبت أمور لا تنالها المعرفة الحسية والتجريبية من قبيل القوانين الأخلاقية ومعايير السلوك الإنساني ومثل الوجود الإلهي وغير ذلك طالما أن المنطلق والأساس فيها هو عينه المنطلق والاساس في علوم الرياضيات والهندسة وهو عينه المنطلق والأساس في العلوم التجريبية.

وهنا سينظر إليك الملحد نظرة المشفق المتأسف على حالك، ويقول، بل انا أسألك أيها الصادق المخلص؛ قل لي: من أين لنا أن نحكم بأن هذه الأسس التي ذكرتها لها من السعة وصالحية الاستعمال إلى حد أبعد من

الحس والتجربة، بل أبعد من الرياضيات والهندسة اللذين نجد أحكامهما متطابقة مع الحس والتجربة دائماً؟ إننا نرى أن هذه الأسس تحكم عالم الحس والتجربة الحسية، ولكن لا يحق لنا أن نتعدى ونعتدي على عقولنا فنحكم بأنها أوسع منه وتصلح للتطبيق على عالم آخر غير حسي ولا يمكن اختبار مطابقتها مع المحسوسات. فنحن لا نمنع وجود علوم أخرى وأشياء أخرى لا ينالها الحس والتجربة، ولكن بنفس الوقت لا نعلم أيضاً إن كان هناك شيء كذلك، لأننا لا نعلم إن كانت تلك الأسس تملك صلاحية التطبيق بنحو أوسع من العالم الحسي. ولذلك أرجو منك أخي الباحث أن تدقق فيما قلته جيداً حتى لا ننخدع بأحلامنا وتمنياتنا فنظنها حقيقة أو ممكنة.

وكأني أراك وأنت تستمع إلى قوله الذي ساقه بلهجة الشفوق المنبه والموجه بإخلاص، قد سارعت قائلاً ممتاز ما تقوله أيها الأخ الملحد، ولكن هذا اعتراف منك بأن المنطلق الأول والأساس ليس في الحس والتجربة بل في البحث عن تلك الأسس لنعرف إن كانت تملك من السعة والصلاحية ما يخولها التطبيق بنحو أوسع من المعرفة الحسية أولاً. وبالتالي فأنت لأنك بنيت على أنها فاقدة لتلك الصلاحية، أو أن إحراز الصلاحية ممتنع، اقتصر عليها في حدود الحس والتجربة وما يقبل المطابقة مع العالم الحسي؛ ولذلك قلت إن المنطلق الأول هو الحس والتجربة، مع أن منطلقك الحقيقي هو موقفك من الأسس التي تعطي للحس والتجربة والعملية التفكيرية صلاحية الاستعمال في المعرفة، وسبيلاً لتحصيلها بنحو صحيح.

والنتيجة أن المنطلق الذي يفترض الانطلاق منه في المسيرة المعرفية لتكوين الموقف الاعتقادي والسلوكي عند الإنسان هو البحث في تلك الأسس الأولى؛ لمعرفة صلاحيتها وحدودها، وهذا أمر سابق على التسليم بانحصار المعرفة بطريق الحس والتجربة وما يقبل المطابقة معها.

لا تستغربن أخي العزيز إن سمعت الملحد يجيبك على كلامك السابق معه، قائلاً نعم هو كذلك، بل إن العلماء المتخصصين في البحث في معايير المعرفة قد بحثوا في هذه الأسس وبينوا أنها فاقدة لعموم الصلاحية أو أننا عاجزون عن البت في ذلك، والتاريخ والكتب التي ألفوها تشهد على ذلك فلدينا فرانسيس بيكون وجون لوك وديفيد هيوم وإيمانويل كانط إلى حد ما وأعضاء حلقة فيينا وبرتراند رسل وغيرهم الكثير الذين بحثوا في هذه الأمور وبينوا أن هذه الأسس التي ذكرتها سابقاً محدودة في صلاحية تطبيقها في العالم الحسي وما يقبل المطابقة معه كما هو الحال في الرياضيات والهندسة، أما ما عدا ذلك فلا نملك مسوغ استعمالها.

ولكن كلامه هذا سيفتح لك الباب لمعرفة قيمة دعوته لك بالرجوع إلى المتخصصين في العلوم التجريبية في استقاء عقائدك ومواقفك السلوكية، ولذلك تجد نفسك تقول له: إذاً وبناء على كلامك أيها الأخ الملحد، فإن عامة المتخصصين في العلوم التجريبية والذين دعوتني إلى الركون إليهم جعلت النجاح التقني والازدهار المعرفي شاهداً على صدقهم وأمانتهم، سيكونون منطلقين في أحكامهم ونظرياتهم وأفكارهم من القاعدة التي بناها ورسخها أولئك الذين ذكرت أسماءهم من الذين بحثوا في الأسس والمنطلقات المعرفية، وبالتالي فإن الفيزيائيين والبيولوجيين والنفسيين

والاجتماعيين وسائر المتخصصين في العلوم التجريبية، حينما يتخذون موقفا مما ليس بحسي ولا تجريبي مثل المسائل الأخلاقية والسلوكية ومثل مسألة الوجود الإلهي، وحينما يضعون النظريات عن نشوء الكون والحياة والدين والأخلاق وما شاكل ذلك، سيكونون حتما خاضعين لموقفهم المسبق من أسس ومنطلقات المعرفة التي أخذوها كمقبولات مسلم بها أو كمشهورات سائدة وحاكمة في الحقل العلمي الذي يشتغلون به دون أن يكونوا من أهل التخصص فيها؛ وبالتالي ستكون تنظيراتهم وأحكامهم متناقضة مع مقبولاتهم ومشهوراتهم. ومن هنا فما لم أحسم أنا برتبة سابقة أن موقفهم من أسس ومنطلقات المعرفة هو موقف صحيح، فكيف يسوغ لي أن أتخذهم مرجعا لي في تحديد موقفي من تلك القضايا التي ما اتخذوا موقفهم منها إلا على أساس أمر ليس من اختصاصهم ولم تثبت لي صحته بعد. ولا أظنك تدعوني إلى أن أقبل بالنتائج التي خرج بها فرانسيس بيكون اوجون لوك أو ديفيد هيوم أو برتراند رسل أو غيرهم، دون أن أكلف نفسي عناء الفحص لأقوالهم ومراجعة المسائل المبحوثة والاطلاع على المعارضين والمخالفين الذين ادعوا أن أسس ومنطلقات المعرفة تملك صلاحية تأسيس علم الميتافيزيقا وعلم الأخلاق وما شاكل ذلك.

وعند هذه النقطة أتخيلك وأنت تقف على أرض راسخة، وتقول بلهجة الواثق: اخي الملحد إنني وإن كنت آخذاً وسآخذ دائماً من المتخصصين والعلماء التجريبيين ما يعطونه من نتائج خاصة بعلومهم وهي نتاج تجاربهم الحسية، بعد إحراز أمانتهم. إلا أنني لن أجعل منهم على الإطلاق مرجعا فيما عدا ذلك ما لم يثبت لي صحة الخلفية المعرفية التي تحكم تنظيمهم

وأحكامهم. وبالتالي فإن النجاح التقني والازدهار المعرفي لهو شاهد بحق على أهليتهم في القضايا الخاصة بمجالات اختصاصهم، وليست شاهدا على صحة موقفهم من إقصاء أي سبيل لمعرفة ما هو أوسع من ذلك. بل إنني إذا أردت الاستشهاد على وجود خلل ونقص في هذا المنهج التجريبي بنفس الطريقة التي فعلتها أنت خلال استشهادك على صحته؛ لأمكنني أن أعد لك الحقول البشرية التي ترتع فيها أنواع الطغيان البشري والفشل المعرفي والسلوكي اللذين يعاني منهما ويعانينهما كل من نظر إلى حال العالم الذي نعيش فيه سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأخلاقية أو غير ذلك، ولكنني لن أفعل.

وهنا سيقف الملحد وهو يهز برأسه قائلاً: حسنا اذهب أيها الباحث الصادق، وتكبد عناء البحث من جديد عن أسس ومنطلقات المعرفة ولكنني أشك في أنك ستعثر على أزيد مما عثر عليه أولئك المتخصصون.

وهكذا أخي القارئ لن تجد عند الملحد جوابا لسؤالك عن البداية والمنطلق، بل ستجد أن المنطلق يكمن في مرحلة سابقة على النقطة التي اتخذها أساسا لموقفه دون أن يكون هو نفسه قد امتلك معرفة عنها إلا تسليما بمشهورات ومقبولات العصر المستمدة بتلقائية من أفكار مجموعة من المفكرين الذين اعتبروا الميتافيزيقا وهما، والأخلاق الفاضلة تعبيرا عن العواطف الشخصية دون أن يكون هناك أي واقع موضوعي تستند إليه.

فها أنت أخي القارئ ومن خلال هذا الحوار الافتراضي الذي رجوتك أن تضع نفسك خلاله في ساح البحث المتجرد عن كل خلفية مسبقة؛ أراك

تعثر على أول الخيط الذي يرشدك إلى بداية الانطلاقة الجديدة، حيث أصبح جلياً عندك أن هناك مجموعة من الأسس والمنطلقات الأولية التي يلزمنا التسليم بها والبناء على صحتها برتبة سابقة على أي عملية تفكير وبناء علمي، وبالتالي ما لم تكن تلك الأسس والمنطلقات مالكة لضمان صحتها وواقعيتها من ذاتها فإن واقعية وصحة ما يتأسس عليها ستبقى متزلزلة، بل إن نفس حديثنا بكل تفاصيله، بل أي حديث آخر لن يكون له أي معنى ما لم يكن مبنياً على التسليم بها، بل إن عبارتي الأخيرة هذه تكتسب صحتها من التسليم بصحة هذه الأسس والمنطلقات.

ومن هنا يمكنك من الآن أخي القارئ وأنت تضع نفسك في ساح التجرد والموضوعية، أن تتنبه فتعرف حقيقة الاتجاه النسبوي الذي وضع نفسه متوسطاً بين الإلحاد والدين؛ إذ إن النسبية المعرفية ورفض يقينية الأحكام والآراء ترجع في جوهرها إلى عدم التسليم بصحة هذه الأسس والمنطلقات التي يرتكز عليها أي مذهب معرفي وأي علم من العلوم. وبالتالي فإن الحوار معه سينصب حول مدى واقعية معايير المعرفة وحدودها، وبالتالي فهو يضع إصبعه على نقطة البدء إلا أنه يردفها باتخاذ الموقف القاضي بانعدامها، والدعوة إلى اتباع المفكرين الذين وصلوا إلى هذه النتيجة أمثال مارتين هايدجر وكارل بوبر ودريدا وغيرهم الكثير. ولكنك سوف تتخذ نفس الموقف الذي صرحت به للملحد في حوارك الافتراضي معه، متسائلاً في نفسك أليس ادعاء انعدام معايير المعرفة الصادقة هو نفسه ادعاء للمعرفة؟ أليس ادعاء النسبية هو نفسه موقف معرفي يلغي موضوعيته ويذرّه متزلزلاً؟ ثم كيف وصلوا إليه وهو ليس أمراً

واضحاً بنفسه؟ أليس الاتكال على الآليات التي اتخذوها سبيلاً للحكم بالنسبية هو نفسه اتكال على معرفة قادتهم إلى ادعاء انتفائها؟

ومن هنا أخي النبيه، سوف يغنيننا تنبهك هذا عن أن نخوض في حوار افتراضي آخر مع النسبوي. وعوضاً عن ذلك سوف ننقل معا إلى افتراض حوار آخر مع المتدين العامي حول نقطة الانطلاق والشروع في بناء الصرح المعرفي والعلمي وتأسيس المنظومة الاعتقادية والسلوكية، ولكن بعد أن نتعاهد معا على التخلي عن كل خلفية مسبقة سواء كانت دينية أو إلحادية، وأن نقف معا في ساح البحث الموضوعي المتجرد عن التأثير والاحتكام إلى مشهورات ومقبولات جاهزة.

ولكن قبل ذلك دعنا نقوم باستحضار بعض الأمور مما سبق الحديث عنه. الأول أن المتدين العامي من جماهير المتدينين ليس متخذاً لدينه عن أدنى معرفة بمعايير التفكير والمعرفة، وبالتالي فإن جوابه لسؤالك إياه عن المنطلق في عملية المعرفة لتكوين الرؤية الاعتقادية والسلوكية سيكون بلا معنى، وهذا أمر قد انجلى لك سببه فيما مضى من حديثي معك، وهو أمر يتشارك فيه مع جماهير الملحدّين، كما يتساوون معا في الرجوع إلى الكبراء والركون إلى السائد والمشهور.

ولكن أحسب أنك تقول في نفسك مستنكراً بالقول: كيف يكون ذلك والحال أن كثيراً من جماهير الملحدّين يملكون في خطابهم مجموعة من الحجج والاعتراضات، ويدعون الركون إلى المنهج التجريبي كمصدر معرفي وعنوان للعقلانية والنزاهة الفكرية، وبالتالي كيف يساوون بمن نشأ في

البيئة المتدينة مهما كان نوع دينه وتلقى التعاليم والأفكار عن الكبراء وسار
بمركب السائد والمشهور دون أدنى محاولة للتأمل والتفكير؟

ولكن قد سبق لك أن اطلعت معي في الفصل السابق على ما شأنه أن
يسلب هذا التساؤل قيمته، ويلغي عن هذا الاستنكار مبرره، ولكنني أضيف
لك هنا أن وجود فئة تملك معرفة تبريرية وقدرة حجاجية وادعاء بالدراية
بالمصدر المعرفي، ليس أمراً خاصاً بالملحدين، بل هو موجود بين عامة
المتدينين على حد سواء، لأن اختلاف مراتب البشر في الملكات الذهنية
ووجود من هم بطبيعتهم ناقدين ومتأملين ليس خاصاً باتجاه فكري محدد،
ولكن هذه الملكات التكوينية وهذه الطبيعة الناقدة والمتأملة عندما لا
تردف بالدراية الحقيقية بكيفية تفعيلها بالنحو السليم، وعندما تسخر
لنصرة ما سبق واكتسب من نفس الإنسان العلقه العاطفية والشعورية،
فإنها لا توجب خروج المرء عن خانة التصنيف بكون اعتقاده عامياً
وتلقائياً، سواء كان ملحداً أو متديناً. إذ إن من بين عموم المتدينين من هو
حامل للواء الدفاع وشاهر للحجج والاعتراضات وخائض في الجدل
والمناظرة، كما هو الحال عند جملة من جماهير الملحدين، ولكن دون أن
يسبق لأي من الفريقين سبق الدراية بمعايير المعرفة دراية تخصصية، بل
يسوقون ما يسوقون إما تقليداً وحفظاً وللأدلة والنقوض التي يسوقها
كبرائهم، وإما استناداً إلى تحليلاتهم الخاصة التي تعوزها الدراية بمعايير
التفكير، والمؤسسة على الخلفية العاطفية والشعورية، سواء كانت هذه الأدلة
والنقوض والاعتراضات صحيحة في نفسها أو فاسدة.

فعامية الاعتقاد ليست فقط مختصة بأولئك الذين تتشكل منظومتهم الفكرية في أحضان البيئة التي نشأوا فيها دون أن يكون لديهم أدنى باع من الاطلاع على المبررات المزعومة لتلك المنظومة، بل تشمل كل من تمسك بمنظومته الفكرية دون سبق دراية بمعايير المعرفة وتقييم الأفكار، وكل من انتقل من منظومة إلى أخرى دون أن يكون موجب انتقاله السير على خطى معايير التفكير الصحيح بعد أن أتقنها وملك زمام تطبيقها، حتى لو كان قادرا على تقديم الحجج والمبررات وحكاية الأدلة والاعتراضات، إذ أي منظومة تلك التي لم تنحت من حروف الكلام ما يدعم قيامتها ويبرر ديمومتها وينقض منافياتها؟ فكل المنظومات الفكرية البشرية تملك ما تملكه من وسائل الدعم والتأييد والتفنيد، وتملك ما تملك من الأتباع الذين يحملون لواء نشرها والتسلح بها كما تملك بالمقابل من الأتباع من هو منساق بسذاجة تحت ظلها دون أي محفز أو اهتمام بالتعمق فيها أو الدفاع عنها.

الثاني: أن المنهج المعرفي للمتدينين ليس على نسق واحد، وأن المنظرين والموجهين في مختلف الأديان والمذاهب والفرق قد اختلفوا فيما بينهم في موقفهم من معايير المعرفة وانتخاب الأفكار، ولذلك فإن الحوار معهم لا يمكن أن يجمع تحت سقف واحد، ففرق بين من يعتبر التسليم والإيمان سابقا على الاستدلال بالعقل ومن يعتبر الاستدلال به سابقا عليهما، وفرق بين يعتبر الاستدلال مخصوصا فقط بإثبات أصل الوجود الإلهي أو يعتبر ثبوته بديهياً ويجعل من التعاليم الواردة مصدرا وحيداً للاعتقاد والعمل، ومن يجعل المكاشفات الباطنية مصدرا معرفيا مساويا، أو من يجعلها

مصدرا أعلى من الأخرى، وفرق بين من يجعل العقل أحد مصادر العقيدة مضافا إلى النصوص التي يرى لزوم التعبد بالاعتقاد بها ما لم تكن منافية لبديهيات العقل فقط، وبين من يجعل العقل مصدرا أول ووحيد للاعتقاد وأحد مصادر السلوك وحاكم على النصوص العملية الواردة ومحدد لصلاحيتها وحدودها ومفاداتها. فأمام هذا التنوع إلى حد التباين لا يمكن أن ينشأ حوار واحد بغرض السؤال عن المنطلق الأول والأرضية الأولى لتكوين الرؤى الاعتقادية والسلوكية عند الإنسان.

ولكن يمكن أن نعفي أنفسنا من الخوض في حوار مع من جعل التسليم والإيمان مقدما، أو مع من جعل النصوص الدينية منطلقا أو حاكما أعلى، وكذلك مع من جعل الكشف الباطني مقدما أو حاكما أعلى؛ إذ الأولان أدنى من أن يحتاج بطلانهما إلى تنبيه أمثالك، والثالث، على فرض حصوله أولا، ونزاهته عن الخطأ ثانيا؛ فإنه ليس متيسرا عند من يدعونه إلا بعد أن يسبقه السلوك المبني على العقيدة المأخوذة من مصدر آخر وبالتالي لا معنى لجعله نقطة الانطلاق ومعيار المعرفة.

أما أولئك الذين جعلوا الاستدلال العقلي منطلقهم الذي يؤسسون عليه تدينهم أو يقومون من خلاله بالتنظير لدينهم وتوجيه جماهيرهم وأتباعهم، فعلينا أن نسألهم عن معايير الاستدلال، وميزان التفكير وأسس تحديد الصواب من الخطأ؛ إذ هي النقطة الأولى التي يميننا وجهنا نحوها، ولا شغل لنا الآن بتفاصيل استدلالاتهم، فإنهم رغم أنهم يعتمدون الاستدلال العقلي فإنهم مختلفون متباينون في كثير من القضايا التي أقاموا عليها تلك الاستدلالات، ولذلك وبدلا من الخوض معهم في مضامين استدلالاتهم

وننتائجها، الأجدى والمتعين علينا أخي القارئ، أن نسأل عن معايير استدلالهم؛ إذ إذا كان العقل يملك إقامة الأدلة على الصواب ويميز الحق من الباطل، ومع ذلك فقد ادعى كل منهم استعماله، ورغم ذلك فإنهم تباينوا في النتائج التي وصلوا إليها، فهذا يعني أننا أمام إحدى نتيجتين لا ثالث لهما: إما أن أصل دعوى امتلاك العقل لمعيار المعرفة الصحيحة، هي دعوى فاسدة أو غير قابلة للحسم، وإما أن الاستدلال العقلي عنوان عام يجمع في طياته عدة أنماط بعضها يكون متطابقا مع المعايير وبعضها ليس متطابقا، وبالتالي فإن اختلافهم سيكون إما لأجل أن بعضهم يستعمل نمطا من أنماط الاستدلال الواجد لمعايير الصواب والصحة، بينما يستعمل الآخرون أنماطا أخرى فاقدة لتلك المعايير، وأما أن جميعهم يستعملون الأنماط الفاسدة.

ومن المفيد أن أشير أخي القارئ قبل أن نمنع في التعمق بهذه النقطة، إلى أنه كما لا شغل لنا بتفاصيل الاستدلالات التي يقيمها كل منهم، فكذلك لا شغل لنا الآن بدعوى كون الاستدلال العقلي محدودا بإثبات أسس الدين فقط أو أنه أوسع من ذلك بكثير، كما لا شغل لنا الآن بكونه مقدما على الاستفادة من النصوص الدينية أو لا، أو أن أصل الاستفادة من النصوص تأتي في طول الفراغ عن نتائج الاستدلالات التي تكون قرائن لبية على صحة الظاهر منها أو لا. وبالتالي لا شغل لنا الآن بحاكمية العقل على كل ما عداه من مصادر معرفية تدعى، بل ما علينا أن نشتغل به هو أصل وجود معيار عقلي يجعل من الاستدلال العقلي منتجا للصواب، ثم وبعد ذلك وحينما نملك أسس المعرفة الصحيحة التي تشكل الأرضية

الأولى لحسم أي تفاصيل لاحقة، حينئذٍ: ننظر في أن تلك المعايير تعطي للعقل صلاحية الحكم بنحو واسع أو ضيق، وفي أنها تجعل من العقل حاكما أعلى ومصدرا وحيدا للاعتقاد والسلوك، أو أنها تجعل منه مصدرا وحيدا للاعتقاد وشريكا حاكما في السلوك، أو لا واحد منهما وإنما فقط شريكا حاكما في كل من الاعتقاد والسلوك، أو لا واحد مما سبق وإنما فقط فقط شريكا أدنى في الاعتقاد. فمن يريد المناقشة في محدودية معايير العقل عليه أولا أن يحدد ماهية تلك المعايير ثم بعد ذلك ننظر فيها لنرى ما تفتي به هي نفسها سواء وافق ما اعتدناه وألفناه أو لا، وسواء وافق ما اشتهر بيننا أو لا وسواء وافق أقوال منظرينا أو لا.

والآن إذا أتيت لتحاو من يعتمدون الاستدلال العقلي من المتدينين ويعتبرونه المنطلق الأول الذي يستندون إليه، وتوجهت إليهم سائلا عن معايير الاستدلال فسيجيئونك بأن معايير الاستدلال موجودة في علم المنطق.

ولكن فليكن في الحسبان أخي القارئ، أن علم المنطق هذا ليس من تأسيس أي من منظري الأديان، بل إن أول من كتب فيه وادعى أنه اكتشف قواعده ونظم أسسه هو الفيلسوف اليوناني المشهور بالمعلم الأول، أرسطو طاليس قبل ألفين وأربعمئة عام تقريبا، وقد صنفه ضمن ثمانية أبواب، الباب الأول في الموضوع والمسمى بالمقولات ولواحقها، والبابان الثاني والثالث في المبادئ التصورية والتصديقية وهما العبارة والقياس، ثم أبواب خمسة تالية يحكي كل منها نحو من أنحاء الاستدلال ويعرض طريقا من طرق المعرفة. فالأول هو النحو أو الطريق البرهاني، والثاني الجدلي والثالث

الخطابي والرابع الشعري والخامس المغالطي. فوضع في كل منها الشروط والخصائص التي تؤدي إلى غاية كل منها؛ إذ لكل نحو من هذه الأنحاء غرض خاص، وبالتالي موضوع خاص ومبادئ خاصة مضافا إلى الموضوع العام والمبادئ المشتركة والعامة التي ذكرت في الأبواب الثلاثة الأولى. أما الطريق البرهاني فموضوعه المعرفة الصادقة من حيث كيفية تحصيلها بنحو يقيني صادق بالذات سواء لأجل تعليم النفس أو تعليم الغير. وأما الطريق الجدلي فموضوعه المعرفة الأعم من الصادقة والكاذبة من حيث كيفية إنتاجها بنحو يخفى أو يصعب نقضها بداعي إلزام الغير وإفحامه فيسلم بها مكرها أو يعجز عن الجواب. وأما الطريق الخطابي فموضوعه المعرفة الأعم من الصادقة والكاذبة من حيث كيفية إنتاجها بنحو يسهل نقضها بداعي إقناع الغير وتحصيل تأييده ومعاضدته. وأما الطريق الشعري فموضوعه المعرفة الأعم من الصادقة والكاذبة من حيث كيفية إحضارها في ذهن المتلقي بنحو يكون مؤثرا في مشاعره وانفعالاته ومحفزا على اعتناقها والتمسك بها. وأما الطريق المغالطي فموضوعه المعرفة الكاذبة من حيث كيفية إنتاجها بنحو تظهر فيه بمظهر المعرفة الصادقة اليقينية.

وحده الطريق الأول من بين الطرق الخمسة يصلح عند مدعيه أن يكون سبيل طالب الحق، أما الطرق الأخرى فهي تعنى بأغراض أخرى كلها لأجل الغير. وأما ما يذكر في البابين الثاني والثالث من مقدمات ومبادئ فإنها تبقى مبتورة لا قيمة لها من حيث غرض طالب الحقيقة ما لم ينضم إليها المعايير التي تذكر في الطريق البرهاني. ولذلك سمي البابان الثاني والثالث بالمنطق الصوري

بينما سميت الأبواب الخمسة الأخيرة بالمنطق المادي، وسمي الباب الأول من هذه الخمسة أي الطريق البرهاني، بالمنهج العلمي.

ودعنا أخي القارئ نتعرف على خصائص الطريق البرهاني كما يراه أصحابه قبل أن نعود إلى مُساءلة المتدينين الذي ادعوا أنهم يجعلون منطلقهم المعرفي ومعيار انتخابهم لآرائهم في علم المنطق، إذ إن ذلك كفيل بوضع الأمور في نصابها الصحيح كما ستعلم عما قريب.

يعتبر الطريق البرهاني عند مدعيه أن المعرفة اليقينية الصادقة إذا طلبت فإن تحصيلها يحتاج إلى أمرين جوهرين لا غنى عنهما: الأول أن يكون الانطلاق والبدء في الكشف عنها وتحصيلها محصورا ومخصوصا بمعارف ومعلومات سابقة بينة الصدق بنفسها نملكها بنحو يقيني وبالذات دون أن يكون امتلاكنا لها مستندا إلى غيرها ودون أن تكون محتاجة إلى أن يستدل عليها لأجل أنها واضحة الصدق بذاتها. والثاني أن تكون بين هذه المعلومات والمعارف السابقة علاقة خاصة ومحددة توجب أن نستنتج منها بذاتها وبلاستقلال عن غيرها، النتيجة التي طلبناها وأردنا معرفة صدقها من كذبها، استنتاجا منضبطا ضروريا.

ولذلك فإن البحث في الطريق البرهاني بحسب ما يراه المتمسكون به، يعني أولاً ببيان أنواع المبادئ التي تملك الخصائص التي ذكرت في الأمر الأول، ومن ثم تمييزها عن الأنواع الأخرى التي لا تكون صالحة للاستعمال خصوصا تلك التي تشبه بها ويختلط حالها على طالب الحق. وثانيا ببيان أنواع العلاقات التي تملك صلاحية إنتاج النتائج إنتاجا

ضروريا صادقا. ثم إن هذا الطريق نفسه يعلم من خلال المبادئ والمنطلقات والعلاقات التي ذكرت لك خصائصها على اعتبار أنها جميعها من نوع المبادئ البينة الصدق والصحة بنفسها فيما يتعلق بعملية المعرفة الواقعية.

وهكذا يدعي أرسطو طاليس ومن سار في عين الطريق الذي سار فيه، أن المنطلق والأساس الذي يفترض أن ترتكز عليه عملية البناء المعرفي العلمي هو مجموعة من المبادئ البينة الصدق بنفسها وبالذات والتي إليها يرجع كل تصديق صائب بأي قضية غير بينة وتحتاج إلى طلب فكري واستدلالي. وهذه المبادئ عبارة عن الأوليات والوجدانيات والمحسوسات والتجريبيات. وفي قبالها أنواع أربعة أخرى لا تصلح للاستعمال وهي الوهميات والانفعاليات والمشهورات والمقبولات.

وبالجملة أخي القارئ إن جوهر علم المنطق بالنسبة إلى طالب الحقيقة بحسب ما اختاره أولئك الذين قبلوه وتخصصوا فيه وساروا بهديه، عبارة عن العلم الذي يبين فيه الطريق العلمي البرهاني بشكل خاص أما باقي الطرق فتستعمل لأغراض أخرى غير طلب الحق وأما الأبواب العامة والمسماة بالمنطق الصوري، فهي مجرد مقدمات ومبادئ عامة لا تختص بالطريق البرهاني وإنما شاملة لباقي الطرق الأربعة، ولذلك كان الاختصار عليها في تعلم علم المنطق (في نظر المتخصصين فيه) كالاقتصار على تعلم حروف

اللغة دون تعلم كيفية تأليف الكلمات وأوضاعها فضلا عن كيفية تركيبها وصياغتها في كلام مفيد وصحيح في اللغة التي تنتمي إليها تلك الحروف⁽¹⁾.

والآن أيها النبيه، وبعد أن صارت لك إطلالة على علم المنطق الذي تدعي جملة من الاتجاهات الدينية أنه منطلقها وأساسها، دعنا نرجع لنرى مدى صدق ادعائها. حيث إذا رجعنا إليها فسنرى أن السائد من علم المنطق هو فقط البابان الثاني والثالث أي المقدمات العامة وهما كتاب العبارة أو القضايا وكتاب القياس مضاف إلى بعض المباحث الأخرى الملتقطة من الطرق الخمسة⁽²⁾. وبالتالي فإن الشائع من المنطق هو القسم الصوري منه فقط وهو ليس منهجا علميا وطريقا للمعرفة وإنما تصنيف للعمليات الذهنية والتركيبات التي يقوم بها بين المعاني بغض النظر عن مضمونها وعن معايير انتخابها، وبالتالي دون أي إشارة إلى ما يشكل الغرض الأساس من المنطق وهو المعايير المتعلق بالمضمون. ويمكنك أن تطلع أكثر على هذه المسألة وتحوض في تفاصيلها وأسبابها وأدلتها وعلى الدور السلبي الذي لعبته كتابات منظري الأديان في كتاباتهم المنطقية وذلك في كتابي الصغير الحجم

(1) يمكنك أن تطلع عن كتب على علم المنطق بالرجوع إلى كتاب المنطق للفارابي طبعة دار المشرق، وإلى كتاب أرسطو نفسه وشروحات وتلخيصات ابن رشد عليه، وإلى كتب ابن سينا، وابن باجة ونصير الدين الطوسي والميرداماد، وإلى كتابي نهج العقل الذي أشرت إليه في المتن. ويمكنك متابعة إصدارات مجلة المعرفة العقلية الصادرة عن أكاديمية الحكمة العقلية لتطلع على الكتابات المنطقية الحديثة ضمن دراسات ومقالات متعددة.

(2) ويكفي أن ترجع إلى الكتب المنطقية المتداولة عندهم كالحاشية والشمسية ومنطق المظفر ورسالة إيساغوجي والمنظومة في المنطق وشرحها، وسلم العلوم. حيث لن تجد إلا تركيزا واستقصاء وتوسعا في البابين الأول والثاني من المنطق أما الطريق البرهاني فيكتفون بوضع كلمات وتصنيفات جرداء لا تنفع.

والمسمى (الفلسفة تأسيسها تلويثها تحريفها)، حيث ستجد هناك ما يفتح لك الباب للدخول بشكل واسع وواع لمقاربة هذه المسألة بشكل خاص، والتعرف على مسألة وجود معيار عقلي بشكل عام. كما يمكنك الاطلاع بشكل تخصصي على مباني وأسس علم المنطق في كتابي (نهج العقل تأسيس الأسس وتقويم النُّهج).

وبناء على ذلك فإن منظري الاتجاهات الدينية الجماهيرية بشكل عام وفي الجملة قد وظفوا معرفتهم بالمنطق الصوري لترسيخ وتوسعة وتبرير أديانهم ومذاهبهم بنسخها التي تتوافق مع مشهوراتهم ومقبولاتهم وعواطفهم؛ فصاغ كل منهم الأدلة والتبريرات بنحوين: إما بنحو يحصن معتقداته وسلوكياته وتفحم خصومه ومخالفيه وإما بنحو تقنع جماهير الناس وتجلبهم إلى الانتماء والتبعية، مضافا إلى استعمال الأساليب التي تؤثر في نفوس العامة وتحفزهم وتزيد من تمسكهم وعمق انتمائهم؛ وبالتالي وبحسب التصنيف المنطقي قد سلكوا إما الطريق الجدلي وإما الطريق الخطابي، وإما الطريق الشعري وذلك بحسب الغرض الذي تفرضه الظروف، طالما ان كلا من هذه الطرق الثلاث تصلح كي تستعمل في المعارف الصادقة والكاذبة على حد سواء.

والجدير بالذكر أخي العزيز أن منظري هذه الاتجاهات الجماهيرية في الأديان قد وقعوا في الجملة في صدام شرس مع الذين أخذوا عنهم هذا العلم بصيغته المبتورة والعرجاء، ووجهوا سهامهم نحوهم وكالوا لهم الاتهامات والأوصاف التي أترك لك في نهاية المطاف الحكم الفصل في كونها منصفة أو جائرة.

وكيفما كان فإن الأمر لم يقتصر على معاداة منظري الاتجاهات الدينية الجماهيرية للاتجاه العقلي الذي يصف نفسه بأنه برهاني علمي، بل إنه واجه نفس الموقف بعينه من قبل منظري الاتجاه التجريبي الذي لجأ إليه الملحدون واتخذوه ملاذهم. إذ إن أنصار الاتجاه التجريبي قد اكتفوا من المنطق بالقسم الصوري منه، بل ادعوا عدم وجود منطق إلا المنطق الصوري⁽¹⁾ وتوسعوا فيه وقاموا بترميزه واختراق الطرق الآلية التي تسهل استخدامه التطبيقي في الاختراعات التقنية وسمي تارة بالمنطق الرياضي وأخرى بالمنطق الرمزي وثالثة بمنطق المحمولات. هذا كله مع أن الاتجاه العقلي المدعى كونه برهانيا لم يقف موقف الإلغاء والعداء مع أي من الاتجاهين الديني النقلي والمادي التجريبي. فلا هو اعتبر الدين وهما كما ادعى الاتجاه التجريبي، ولا رفض التجربة والحس كوسيلة معرفية. بل إنه وعلى العكس من ذلك، قد ادعى أصحابه أنهم اتخذوا موقفا وسطا بينهما فلم يمحصر طريق المعرفة بالحس ولا جعلوه أو جعل النص الديني أو الكشف الباطني حاكما على ما عداه بل جعلوا العقل البرهاني بمبادئه الأولى حاكما أعلى ومصدرا لضمان صدق كل أنواع المعارف الأخرى حتى الحسية والتجريبية.

(1) وهذا أمر تجده عند كانط في كتابه نقد العقل المحض، وعند برتراند رسل في كتابه مبادئ الرياضيات وفي كتابه حكمة الغرب، بل تجد عند لوك وهيوم تشكيكا في المبادئ الأولية التي تشكل الأساس لأي معرفة لاحقة. ويمكنك الاطلاع على تفاصيل مواقفهم ومحاولاتهم في كتاب Edward fesor, scholastic metaphysics وفي كتابه الآخر the last superstition، وكذلك يمكنك أن تراجع كتاب david oderberg, real essentialism. كما يمكنك الاطلاع أيضا على كتاب العقل والوجود ليوستف كرم، وعلى كتابه تاريخ الفلسفة الحديثة.

وبالجملة فقد ادعى هذا الاتجاه أن الطريق البرهاني قد قاده إلى تأسيس الميتافيزيقا ومعايير السلوك الفردي والاجتماعي والسياسي بنحو عقلي رصين، وبالتالي هو نفسه خاض في عين القضايا التي تخوض فيها الأديان ووصل إلى نتائج متوافقة في الجملة في أسسها مع المنظرين من أتباعها الجماهيريين وإن اختلف معهم في تفصيلات عديدة تختلف كثرة وقلة بحسب حال كل منهم من جهة مدى قربته أو بعده عن الحقيقة التي يدعي أصحاب الطريق العقلي البرهاني (كما يسمون أنفسهم) أنها حقيقة.

ومضافا إلى ذلك، فأنهم أعني (أصحاب المنهج العقلي البرهاني) قد ادعوا أن الحس البسيط والتجربة ينضمان إلى الأوليات والوجدانيات ليشكلوا معا مجموع المبادئ الصالحة للاستعمال في المعرفة العلمية إلا أن الأوليات العقلية هي الأساس الأول والوحيد والجوهري للثلاثة الباقية، وهي العمدة في عملية البناء والاستدلال سواء في الرياضيات أو علوم الطبيعة من فيزياء وكيمياء وبيولوجيا أو ميتافيزيقا وأخلاق وسياسة وغير ذلك. فخلافتهم مع التجريبيين إنما هو في رفض هؤلاء لوجود المعرفة الأولية المستقلة بالذات عن الإحساس والتجربة وبالتالي رفضهم للأساس الذي يرى الاتجاه العقلي البرهاني أنه يجعل من الحس والتجربة وسائر المعرفة البشرية أمرا ممكنا وقائما على الحقيقة، وبالتالي رفضهم لما يعطي للمعرفة البشرية قابلية الامتداد بنحو أوسع من المعرفة التجريبية. ومن ثم فهم يختلفون مع التجريبيين في أسس المعرفة التجريبية وكيفية تفسير التجارب والعالم الطبيعي بنحو متناقض مع الأوليات العقلية؛ إذ إنه يرى أن الاعتصام بهذه الأوليات هو السبب الذي يمنع تسرب الخراب المعرفي إلى

داخل العلوم التجريبية والوقوع ضحية لأحكام وهمية وانفعالية بحسب التصنيف الذي يضعونه.

والآن سواء كانت الاتجاهات الدينية الجماهيرية صائبة أو باطلة فإن سؤالك لمنظرهم عن المنطلق والأساس سيقود إلى لا مكان بل إلى موطن مزين بلباس العقلانية والمنهج العلمي دون أن يكون اللب والمضمون كافيا وناجعا.

وبالتالي لا يبقى أمامك أخي القارئ وفي مقام البحث عن جواب لسؤالك، إلا أولئك الذين ادعوا امتلاك الطريق العقلي البرهاني، وأنه يستند إلى أوليات عقلية بينة الصدق بنفسها تشكل جوهر كل معرفة يتوخى طالبها أن تكون ملازمة للصواب بالذات لا اتفاقا وبالعرض.

والنتيجة أنه إن كان للمعرفة معيار حقيقي وواقعي سواء كانت تتعلق بقضايا رياضية أو طبيعية أو إلهية أو سلوكية أو غير ذلك، فإنه سيكون موجوداً في الأساس الذي يدعيه أنصار الطريق البرهاني ويعتبرونه الملاذ الوحيد إن كانوا مصيبين في ادعائهم. فإذا ما اتفق وأن لم يكن ما يدعونه صحيحاً؛ فإذا، وداعاً لأي أمل بالعثور على أساس وأرض راسخة للمعرفة الصحيحة.

ومن هنا وحتى تعرف أخي القارئ أين تذهب بنفسك، وأي طعام تلقمه لعقلك، فعليك أن تنظر في دعوى وجود قانون عقلي يشكل المعيار الوحيد للمعرفة البشرية، وبالتالي عليك أن تنظر لترى هل من طريق لتعقل بشكل صحيح، ثم إن عثرت عليه تنظر مجدداً لترى كيف تعقل. وقد عرفت مما

سبق أنك لن تعثر عليه عند منظري وكبراء الملحددين الجدد ولا عند منظري الاتجاهات الدينية الجماهيرية، فضلاً عن أن تعثر عليه عند جماهيرهم واتباعهم، وكذلك بطبيعة الحال لن تعثر عليه عند النسبويين؛ إذًا، فلم يبق أمامك إلا أن ترى إن كنت ستعثر عليه عند أصحاب الطريق العقلي البرهاني كما يسمون أنفسهم. ولكنك لن تحتاج حتى تعرف ذلك إلى أن تسبر كل ما يقولونه وينظرون له، بل عليك فقط وفقط أن تنظر في الأساس الذي وضعوه وانطلقوا منه وهو دعوى وجود معارف ومعلومات أولية ضرورية ومطلقة يدركها العقل بنحو بين ويحكمها في سائر أنواع المعارف البشرية دون أن تحتاج هي نفسها إلى مصدر آخر تحتكم إليه بل هي صادقة وبينه الصدق بنفسها. فإن عثرت على ذلك فقد عثرت على جواز مرور دعواهم وبالتالي تشرع في تعلم طريق التعقل والمعرفة الصحيحة. وإن لم تعثر عليه؛ فقد سقطت دعواهم إذًا، حيث سقطت دعاوى الآخرين.

عود على بدء

والآن دع عنك كل ما قيل سابقا، واخرج معي أخي القارئ من تحت كل هذا الركام، وتفضل متكرما بأن تعبرني انتباهك وتركيزك. وإذا ما كنت تشعر بتعب أو إرهاق أو ملل، فحبذا لو تموه عن نفسك بشراب ينعشك أو طعام يعيد حيويتك، ثم تعود لتبدأ معي المحطة الأخيرة من البحث عن نقطة الانطلاق، لتعاین معي كيف أنك تعرفها وتطبقها دون أن تلتفت إليها وبالتالي حتى ينكشف لك بنفسك ما سبق وقلته لك عنها.

تعال معي إلى إحساساتك، ما تراه، ما تسمعه، ما تشمه، ما تذوقه وما تلمسه. لاحظ كم هي واضحة، وكم هي تلقائية التصديق بالنسبة لك، ولكن مع ذلك، فأنت في كل أحكامك الحسية هذه، تنطلق من قواعد مستقلة عنها؛ لأن كل إحساساتك هي في المقام الأول حالات تشعر بها وتجدها عندك بنفس وجودها عندك طالما أنت واع إلى نفسك وملتفت إلى حالك. ولكن أن تنتقل منها، أي من نفس وجودها عندك، إلى أن تحكم بأن هناك شيئا خارجيا مستقلاً عنك، وأن هذه الإحساسات تحكي عن أوصافه وتعبير عن آثاره في أدوات الحس التي تملكها، فإن هذا أمر آخر ومسألة أخرى لا تعطيك إياه نفس حالاتك الحسية بنفسها ما لم ينضم إليها حكمك بمجموعة من القوانين التي من خلالها تقوم بملاحظة

حالاتك الحسية فتحكم بمعونتها أن هناك شيئاً محسوساً وأن إحساساتك تعبر عنه.

لا تستغرب أخي العزيز، فلولا حكمك بقانون امتناع التناقض، وقانون الهوية، وقانون العلية، وقانون السنخية لما كان بإمكانك أن تحكم بأي حكم حتى أصل الحكم بأنك تشعر وأنتك تحس. ودعني أبسط الكلام لك حتى يتجلى عندك وأمام عقلك ما تمارسه في كل لحظاتك دون أن تعني بأنك تمارسه.

خذ مثلاً حكمك بأنك تنظر إلى كتابي أمام ناظريك، ففي المرتبة الأولى أنت تحكم بأنك واجد لصورة كتاب، وبأنك فاتح لعينيك، ولكن لولا حكمك بأنه من الممتنع أن تكون معاً واجداً لتلك الصورة وغير واجد لها، ومن الممتنع أن تكون فاتحاً لعينيك ولست فاتحاً لهما، فهل كان بإمكانك أن تحكم؟ بالتأكيد لا، فإن حكمك بامتناع اجتماع النقيضين أي امتناع كونك واجداً للصورة ولست واجداً لها، أي إن حكمك بأن أحدهما فقط هو الذي يصدق، هو الذي جعل حكمك بأنك واجد لتلك الصورة أو أنك لست واجداً لها حينما لا تكون عندك، حكماً ممكناً، وبدون ذلك لن يمكنك تكويناً أن تقوم بالحكم. وكذلك الحال بالنسبة إلى حكمك بأنك تفتح عينيك مثلاً. هذا بالنسبة إلى أصل إمكان القيام بالحكم.

أما بالنسبة إلى صدق حكمك؛ فإن الذي يجعل حكمك حكماً صادقاً ليس نفس وجدانك لتلك الصورة، بل حكمك بأن وعيك بوجودانك لتلك الصورة معلول لوجودها واقعا ومسبب عن فعليتها عندك، فأنت تعي ذاتك،

وبوعيك لذاتك إذ بك تعي وجدانك لصورة الكتاب عندك، ووعيك بوجدانها عندك إنما سببه وجود نفس الصورة عندك. لأنك لم تكن تعي تلك الصورة وإذ بك تعيها، فوعيك بها بعد أن لم تكن تعيها هو عين وجودها عندك بعد أن لم تكن موجودة. ثم إن وعيك بأنك لست من أوجدتها، ووعيك بأنك بإغلاق عينيك تفقدها، وبفتح عينيك توجد عندك، ووعيك بأنك إذا رفعت رأسك عاليا تزول عنك صورة الكتاب وكذا إذا التفت يمينا أو يساراً، كل ذلك يقودك للحكم بأن شيئاً مواجهها لناظريك هو الذي يرجع إليه وجود تلك الصورة عندك عندما تفتح عينيك وتحنو رأسك قليلاً. فأنت تحكم برتبة سابقة بأن الصورة ليست بذاتها موجودة لأنها يمكن ألا توجد، وأن وجودها خاضع لظروف محددة لأنها توجد حين وجودها فقط، وأن هناك شيئاً خارجاً عنك موجوداً هو المسؤول عن وجودها، وأنه أمام ناظريك الموجهين نحوه. فلولا حكمك بأن ما يقبل ألا يكون فإنه ليس يملك بحسب خصوصية ذاته أن يكون موجوداً، وأن ما ليس بحسب خصوصية ذاته أن يكون موجوداً ليس يكون موجوداً إلا بغيره لأن كل شيء هو ذاته بما له من خصائص، وغيره ذات أخرى لها خصائص أخرى ولا وسط بين الذات وغيرها، فإذا لم يكن الشيء بخصوصية ذاته موجوداً فحيث أنه موجود فهو بخصوصية غيره يوجد، وأن ما يوجد بحسب خصوصية شيء يدور وجوده مدار وجود ذلك الشيء، فلولا حكمك بكل ذلك حكماً تلقائياً شديد الوضوح إلى الحد الذي يجعل وعيك بها متضمناً بوعيك بأي شيء، لما أمكنك أن تحكم بأي حكم آخر حتى أحكامك الوجدانية وأحكامك الحسية.

لا تتعجل أخي النبيه فتقول لي ها أنا أحكم ولا ألتفت إلى كل ما قلت، وكيف يمكن أن تكون كل هذه شروطا تكوينية للحكم ولصدقه ثم إننا نجد الأطفال يقومون بها؟! فهل الأطفال يدركون هذه الأمور!!!! رجاء أخي القارئ، لا تتعجل فتقول لي هذا الكلام؛ لأنني لست أقصد أنك وأنا في وسائر البشر يلتفتون إلى هذه الأحكام بصيغتها العامة التي صغتها لك، كيف؟! والإدراك العام والكي لا يكون إلا في مرحلة متقدمة من الوعي، بل ما أقوله هو أننا نمارس وعينا من خلالها في كل مورد، مورد، ونعيها بصيغتها الخاصة بذلك المورد. ثم ولأنها تشكل مقومات عملية الوعي فإننا لا نلتفت إليها بشكل مستقل حينما نمارس عملية الوعي للموارد الخاصة، لأن وعينا يكون موجها إلى خصوصيات تلك الموارد فنمارس وعينا بها من خلال تلك القواعد دون أن نلتفت بالفعل إليها. ولكن بمجرد أن نتنبه أو نُنبّه، نلتفت إليها ونعاينها بشكل مباشر بصيغتها الجزئية الخاصة بذلك المورد. ودعني أعينك على التوجه التام إلى ما أقوله بأن أسألك السؤال التالي: هل أنت وحينما تنظر إلى الكتاب الذي أمامك تكون ملتفتا بالفعل إلى أنك تفتح عينيك؟! بالتأكيد لا؛ لأن الفكرة لم تخطر عندك بالفعل بشكل مباشر إلا حينما قرأت عبارتي السابقة، ولكن مع ذلك، فأنت لا تنظر إلى الكتاب إلا وأنت تفتح عينيك، ولكن وعيك لا يكون موجها بشكل مباشر وتفصيلا نحو أنك تفتح عينيك. دعني أسألك سؤالا آخر، فأنت عندما تتكلم تحرك لسانك ولا تستطيع أن تتكلم إلا وأنت تحرك لسانك بل إن من مقومات عملية الكلام، أن تحرك لسانك، ومع ذلك فهل أنت حينما تكون مستغرقا بالكلام، هل تكون ملتفتا ومتوجها بالفعل نحو حركة لسانك؟ بالتأكيد لا. ومع ذلك فأنت تتكلم بأن تحرك لسانك مع سائر ما له دخل في عملية الكلام من أعضاء فمك.

أضف إلى ذلك، أخي النبيه، أنك لا ترى أنك تفتح عينيك بعينيك، ولا تلتفت إلى حركة لسانك بلسانك، ولا يمكن أن يكون شيء من هذا القبيل لأن العين إنما ترى ما يوجهها أي غيرها واللسان لا يعي، ولكن، (وضع ألف خط تحت كلمة - ولكن - هذه) ولكن عقلك بإمكانه أن يعي تعقله وأن يلتفت إلى ممارسته، ويعاينها ويحللها ويفصلها ويميز بين مراحلها ويفرز ما هو من خصوصيات المورد وما هو مستقل عنه ويحدد ما هو قوام عملية الوعي وما هو متعلق الوعي، بل يملك أن يعي كيف كانت تلك القواعد مقومات لعملية الوعي ومقومات لعملية الوجود والتحقق معاً، ويملك أن يتوجه بالاستقلال إلى تلك القواعد ويرى كيف أنها واضحة بينة، وأنها مستقلة المنشأ عن كل ما يتعلق به الوعي والإدراك استقلالا ذاتيا، وأن كل وعي بما عداها مفتقر إليها، وأن كل شيء يوجد إنما يوجد تطبيقاً لها وجرياً على مقتضاها. وأن أي فرض لخلافها هو بنفسه يستعين بها ويطبقها ليعلن عن أنه مجرد فرض خيالي وهي بأبي الواقعية.

ومن هنا فإذا كانت ألصق أحكامك بك، أحاسيسك ومشاعرك، إنما تنشأ عندك وتحكم بها من خلال مجموعة من القواعد التي لا يعطيها لك الحس ولا الوجدان والشعور، وإنما تعيها بنفسها باستقلال من عقلك، وتعي أنها مقومات لعملية التعقل والتحقق، فتعقلك ليس إلا تطبيقها، والواقع الذي أنت جزء منه ليس إلى تطبيقها. إلا أنك ورغم كل ذلك بل لأجل كل ذلك، فأنت لا تلتفت إليها بشكل مباشر ومستقل، ما لم تعتمد ذلك، وأن التفاتك إليها أول ما يكون نحوها، يكون بصيغتها الجزئية بذلك المورد، ولكنك وبنموك وامتلاكك الممارسة التجريدية للتعقل تدرك

تلك القواعد الأولية بصيغتها الكلية، وتصير الإشارة إلى الموارد الجزئية وسيلة تنبيه لك لتعقلها على حقيقتها ولا تتورط بإنكار كليتها أو ضرورتها أو واقعيتها.

يمكنك أخي القارئ تلجأ إلى تكثير الأمثلة وتأمل فيها، لتدرك تلك القواعد قائمة في جوهر تعقلك وفي جوهر التحقق والواقعية التي أنت وتعقلك جزء منها⁽¹⁾.

والآن وحيث إن لدى العقل أوليات، فإن وجود معايير للتعقل لن يكون إلا تطبيقاً لها، وهذا عين ما يدعيه أصحاب الاتجاه العقلي البرهاني، وإذا كان هناك معايير للتعقل، فعليك أن تعتمد إلى النظر فيها لترى من منطلق القواعد الأولية التي تملكها كيف تنشأ وما هي حدودها. وعند ذلك يمكنك أن تنطلق بثبات نحو البحث عن ماذا تعقل وبماذا تفكر وعلى ماذا تستدل بعد أن عرفت كيف تعقل وكيف تفكر وكيف تستدل. أما أن تذهب مباشرة إلى البحث عن الأشياء التي تعقلها وتعتنقها قبل أن تعرف برتبة سابقة كيف تعقل وكيف تعتنق، فهذا ما سيكون مخالفة صريحة للقواعد الأولية التي عرفت، إذ حيث إن التعقل قد يصيب وقد يخطأ، وحيث إن غرضك هو الصواب، فإن حكمك بجواز أن تحكم بصحة عقيدة ما قبل أن تعرف معايير الصحة سيكون حكماً متناقضاً، ولكنك لا تلتفت

(1) يمكنك أخي القارئ، وإذا ما يمت وجه عقلك نحو الكشف عن حقيقة الأمر، أن تطلع على ما كتبه في كتابي نهج العقل، إذ إنني عنيت فيه عناية خاصة بهذه المبادئ وبينت كيف نحكم بها ودورها وكيفية نشوء المعرفة الحسية والتجريبية وعلاقتها بالأوليات، وكيفية تأسيس عمل المنطق عليها.

بالفعل إلى تناقضه ومخالفته للقواعد الأولية لأن هذه المخالفة تختبئ خلف المشاعر والأحاسيس المحفزة والمنفرة أو خلف المفاهيم الغامضة والمختزلة والمصطلحات المفخمة والمضخمة، فتعمى بسبب ذلك كله عن أنك أعمى.

وأمام هذا الواقع، لا أجد أيها النبيه إلا أن أعلن لك ولأجلك، وأحسب أنك تعلن معي ذلك، أن العقل يملك أحكاماً أولية تشكل قوام التعقل والإدراك للأشياء وقوام تحقق وواقعية الأشياء. وأن هذه القواعد هي المنطلق الأول والأساس وهي الحروف التي بها ومنها ومعها ومن خلالها تبنى وتتأسس الرؤية المعرفية والعلمية والعملية الحقيقية والواقعية لأن هذه القواعد نفسها هي الخيوط التي بها ينسج الواقع. وأن العقلانية الحقيقية هي التي تقوم على أساس الممارسة الإدراكية المتطابقة مع مقومات مطابقة الواقع، أي التي ترعى في كل تفاصيلها وسلاسلها ما يتناسب ويتناسق مع هذه القواعد.

والآن فلترجع أخي القارئ إلى ذلك الركام الذي غادرناه سوياً، ولتنظر فيه وأنت تقف على أرض الانطلاقة الجديدة، حتى ترى أنك وقبل أن تقوم بالمعالجة عليك أن تمتلك أدواتها، وحتى تملكها عليك أن تتعلمها أولاً، ثم عليك أن تمارس تعقلك، لتعقلها على حقيقتها ثانياً، ثم تدرب نفسك على تطبيقها حتى تصير ملكة عندك ثالثاً، فتفكر وتعقل من خلالها دون أن تخطئ وإذا أخطأت تلتفت مباشرة إلى أنك أخطأت أو يمكنك أن تكتشف بمجرد أن تراجع وتفحص، فيصير حال قواعد التفكير ومعايير المعرفة عندك كحال لغتك الأم حيث تمارسها وتطبق قواعدها وكأنها جزء منك. ومن هنا فلتجعل معرفتك بـ (كيف أعقل) جزء منك حتى تجعل من تعقلك جزء من الواقع.

الخاتمة

الخاتمة

والآن أخي القارئ، وبعد أن بدأنا حديثنا من طرح المشكلة المعاصرة حول الوجود الإلهي والتدين بالارتباط به ارتباطا تكوينيا وتشريعيا، والتي يدعي الملحدون الجدد من نفاتها والمتدينون الجماهيريون من مثبتيتها، كل على حدا، أن الحق معهم؛ لأن سبيلهم هو العقلانية التي يرفعون شعارها. وبعد أن خضنا في حقيقة الأسباب التي تقف وراء جري الجماهير وراء هؤلاء أو هؤلاء، وأنها أسباب أبعد ما تكون عن العقلانية. وبعد أن تبين أن المنظرين والكبراء لكل من الملحدين الجدد والمتدينين الجماهيريين، كلاهما قد ادعوا امتلاك ما لا يملكون، وعابوا على بعضهم البعض عین ما يمارسون، وأن التقليد والتبرير لمناسبات المشاعر هو السائد والمسيطر. وبعد أن عرفت أيها النبيه أن سبيلك لحل هذا النزاع، فتكون عارفا أين تضع نفسك وكيف تسلك بها نحو غايتيك في الفكر والعمل، إنما يكون بأن تتعلم معايير العقلانية الصحيحة، وتمتلك الدراية التخصصية بكيف تعقل والملكة العملية في ممارستها. وأنه بدون ذلك، ستكون مخطئا في حق نفسك، وحارما إياها من نعيم الحقيقة...

بعد كل ذلك، ورغم كل ذلك، أحتاج إلى أن أردف ما سبق، بتنبيه شديد الأهمية، كنت قلته لنفسي سابقاً، قبل أن أقوله لك الآن. واكتشفت تفاصيله خلال بحثي وأرى لزماً عليّ أن أشاركك إياه. ومن هنا أقول:

لقد سبق ورأيت يا شريكّي العزيز، وخلال حديثي السابق معك، أن الاتجاه العقلي البرهاني، يذهب إلى أن الأوليات العقلية هي المنطلق الأساس، وأن معايير التفكير المبنية عليها هي الميزان في تبني الأفكار. ورأيت أنك في نهاية المطاف يبدو أنك تتجه نحو أن تكون مختاراً لهذا الاتجاه على غيره، ولكن في الحقيقة فإن هذا ما يستدعي منك الحذر، بل الحذر الشديد أيضاً.

أما أنه يستدعي منك الحذر، فلأجل أن لهذا الاتجاه أتباعاً ومناصرين متفرقين بين البشر وعلى مر التاريخ، ولكن مسيرتهم الفكرية لم تكن لتتطابق دائماً مع منهجيتهم المعرفية التي ادعوها ورفعوا شعارها وقصدها بصدق، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول، أن الأوليات التي هي المنطلق الأساس، قد اختلطت عندهم أحياناً بالوهميات، لأن القضايا الوهمية لم تأخذ حظها من البحث والتحصيل الذي يليق بها عند العديد منهم، وأما من اهتم بها فلم تلقى كتبه رواجاً مناسباً بين أبناء هذا الاتجاه وذلك لعوامل عديدة تاريخية وسياسية، واجتماعية أترك لك مهمة اكتشافها والبحث عنها.

الثاني: أن معايير التفكير، إذا لم تصبح ملكة في مقام التطبيق عند متعلمها، فإن الخطأ سيتسرب إلى النتائج من حيث لا يدري، إذ إنه وإن كان قادراً على اكتشافه ومن ثم التصحيح بالمراجعة الدقيقة بأن يعرض مراحل

الاستدلال على معايير التفكير عرضاً تفصيلياً مصحوباً بالروية والصبر، إلا أن الثقة بالنفس والاطمئنان إلى الذات، يعوقانه عن إعادة الفحص، خصوصاً وأن كثيراً من المباحث تتطلب صبراً وجلادة مضافاً إلى أصل الدراية بمعايير التفكير، وهذا ما قد يعوز الباحث فيقع بتعجله فيما كان يهرب منه.

الثالث: أن ارتباطهم العاطفي بمجتمعاتهم التي نشأوا فيها، رغم أنهم لم يخضعوا لها واتجهوا نحو البناء الفكري والسلوكي من جديد، إلا أنه بقي يلعب الدور الخفي في توجيه استدلالاتهم بنحو لا يؤدي إلى تصحيح موقفهم بشكل تام من أديانهم أو مذاهبهم التي نشأوا عليها، رغم نجاحهم في تصحيح الكثير من الأفكار التي اختلفوا فيها مع أتباع النسخة الجماهيرية السائدة من الدين في مجتمعاتهم.

ومن هنا فإنك سوف تجد بينهم (أعني أتباع المنهج العقلي البرهاني) بعضاً من الاختلافات في مجموعة قليلة من القضايا خصوصاً تلك التي تتعلق بأساسيات مذاهبهم، أو تلك التي هي بطبيعتها مسائل عويصة لم تأخذ حظها عند بعضهم من التمهيص. ولذلك لا تجعل هذه الاختلافات المحدودة بين بعض ممن رفع شعار العقلانية الصحيحة وتبناها وعرفها، لا تجعلها منشأ لنفورك وتشكيك، لأن منشأ تبنيك لهذا الاتجاه لم يكن رؤيتك إياهم متفقين حتى تصوير رؤيتك لهم مختلفين منشأ لفرضك وتشكيك.

وأما أنه يستدعي منك الحذر الشديد، فهو لأن وجود المتخصصين في الاتجاه العقلي البرهاني على مر التاريخ، والذين نالوا من الشهرة والاحترام ما نالوه حتى عند أعدائهم، قد يصير منشأ للتأثير على نفسك فتتعامل معهم معاملة الجماهير التي تتبع وتقلد وتثق من منطلق المشاعر، فتتهاون في الإمعان في الفحص، وتكلف عناء السهر الطويل والتأمل العميق، فتركن إلى نتائج أفكارهم، وتكتفي بتعلم مصطلحاتهم، فتجعل منها حصاناً أرعنا

تجول فيه في ميادين الأفكار تجادل وتجاوز وتتعصب، وأنت تدعي أنك العقلاني الرصين بينما لا تكون إلا مقلداً امتلك ثقافة من يقلدهم دون أن يكون عارفاً على الحقيقة كيف ولماذا ومن أين جاء كل ذلك.

في الحقيقة إن كل ما أحذرك منه هو أمر شاهدته وعاینته سواء من نفسي أو من كثيرين آخرين تباهاوا بالتعقل والتخصص، وامتلكوا الشهرة والتأثير دون أن يكونوا أهلاً لذلك.

وغرضي الأساس من كل ما أقوله هو أن أزيد من حذرك وتنبهك في مسيرتك، حذراً وتنبهاً اتجاه من يشاركك نفس المنهجية المعرفية، واتجاه نفسك على حد سواء.

وبعد ذلك لا أجد إلا أن أقول لك أن حديثي معك من أوله إلى آخره ليس إلا شرارة البداية، وأن عليك أن تنهض لتفحص الأمور بنفسك، وتسلك سبيل تكميل إنسانيتك، فتعيد تشريح كل ما تحدثنا عنه، وتتأمل فيه لأن حرصي على أن يكون كلامي واضحاً بعيداً عن اللغة التخصصية وعن التعقيد الذي تفرضه طبيعة المباحث، قد أجبرني على أن أعرض جملة من الأمور بشيء من السطحية أو التبسيط الذي يكمن وراءه غور عميق لم يكن بوسعي في حديث كهذا أن أغوص فيه معك.

أخي وشريكي القارئ، فلتعتبر حديثنا السابق كله مجرد اهتزازة أيقظتك، ولتقم أنت بعد ذلك لتعرف وتبحث وتتعلم، أما أنا فقد انتهت مهمتي هنا عند هذا الحد، ويبقى أمامنا أحاديث أخرى أكثر عمقا وأشد تخصصاً أرجو أن تأتي تباعاً بلا تأخير.

والآن أستودعك عقلك المخلص، وإلى لقاء جديد.

الفهرس

5	المقدمة
17	الفصل الأول: المشتركات الإنسانية
37	الفصل الثاني: أمثلة تطبيقية على شيوع التقليد الأعمى والاتباع الانفعالي ..
69	الفصل الثالث: نحو انطلاقة جديدة
98	عود على بدء
107	الخاتمة
111	الفهرس